



إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UNION OF ARAB SECURITIES AUTHORITIES

دراسة حول

تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا
المالية والمخاطر السيبرانية لأعضاء اتحاد
هيئات الأوراق المالية العربية

الأمانة العامة للاتحاد
دبي / الإمارات العربية المتحدة

نيسان / أبريل 2025

اعداد

فريق العمل المكلف بتنفيذ أهداف ومبادرات المحور الثاني لخطة الاتحاد الاستراتيجية
2021-2025 حول تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا المالية ومواجهة المخاطر
السيبرانية بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد

دبي / دولة الإمارات العربية المتحدة
نيسان / أبريل 2025

المحتويات الصفحة

3 تمهيد

4 الجزء الأول: مقدمة حول أهمية الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية

6 الجزء الثاني: دراسة أهم القضايا التي تواجه الدول الأعضاء واحتياجاتهم في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

22 الجزء الثالث: تحليل نتائج الاستبيان حول الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني وسبل تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء

39 الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

41 الملاحق

الملاحق رقم (1): مقارنة نتائج الاستبيان حول الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة وسبل التعاون في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

الملاحق رقم (2): استبيان حول سبل التعاون الرقابي بين أعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

الملاحق رقم (3): ملخص نتائج الاستبيان

الملاحق رقم (4): فرق العمل

تمهيد

تحاول هذه الدراسة استقصاء أهمية التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني بالأسواق المالية العربية على مستوى أعضاء الاتحاد، حيث استندت الدراسة على المسح الذي تم اعداده بهذا الشأن وأجاب عليه كل من الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية. وتستهدف هذه الدراسة تحديد الضوابط المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني التي تساعد على إدارة مخاطرها من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية والتشريعات المحلية واتفاقيات التعاون وتبادل الخبرات ما بين أعضاء الاتحاد.

ولعل من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يخص الأمن السيبراني هي أهمية تحديد الهيكل التنظيمي للأمن السيبراني وتحديد الأدوار والمسؤوليات وتوثيقها وكذلك تحديد السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها ونشرها لذوي العلاقة. كما أكدت الدراسة على أهمية المراجعة والتدقيق الدوري للأمن السيبراني وتحديد برامج تدريب وتوعية بالأمن السيبراني للموظفين والعملاء والأطراف الخارجية ذات العلاقة، بالإضافة إلى أهمية إدارة هويات الدخول والصلاحيات وحماية البريد الإلكتروني والأنظمة وأجهزة معالجة المعلومات. كما أشارت الدراسة إلى أهمية التشفير وإدارة النسخ الاحتياطية والثغرات واختبار الاختراقات بشكل دوري.

وقد توصلت الدراسة فيما يخص التكنولوجيا المالية إلى أهمية توفر أطر تنظيمية وتشريعات رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية، كما أكدت الدراسة إلى أهمية تنوع خدمات التكنولوجيا المالية التي تنظمها الهيئات كالتحويل الجماعي والاستشارات الاستثمارية الآلية، بالإضافة إلى وجود أدوات تنظيمية مستخدمة في الإشراف والرقابة على التكنولوجيا المالية. كما أشارت الدراسة إلى أهمية تنوع الأنشطة المتعلقة بالخدمات المالية التي تقوم بها الهيئات، مثل إقامة برامج توعوية وتدريبية ومحاضرات وندوات، للموظفين والعملاء والأطراف الخارجية ذات العلاقة، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية.

تعتبر التكنولوجيا المالية (FinTech) والأمن السيبراني مجالان متكاملان يشكلان حجر الزاوية في العالم الرقمي الحديث. ومع التطور السريع للتكنولوجيا، ازدادت الاعتماديات على الأنظمة المالية الإلكترونية، مما أدى إلى توسع استخدام الحلول الرقمية في إدارة المال والأعمال. تشمل التكنولوجيا المالية مجموعة من التطبيقات التكنولوجية التي تهدف إلى تحسين وتبسيط العمليات المالية مثل الدفع الإلكتروني، والإقراض الرقمي، والاستثمار عبر الإنترنت وفي المقابل، يأتي الأمن السيبراني كخط دفاع أساسي لحماية هذه الأنظمة المالية من الهجمات الإلكترونية والتهديدات الرقمية التي قد تتسبب في اختراق البيانات أو سرقة المعلومات الحساسة، حيث يعنى الأمن السيبراني بتطبيق الإجراءات والتقنيات التي تضمن سلامة البيانات، وحمايتها من التهديدات الخبيثة، وتعزيز ثقة المستخدمين في استخدام التقنيات المالية الحديثة. بالتالي، تتلاقى التكنولوجيا المالية مع الأمن السيبراني في ضرورة تأمين البيئات الرقمية وضمان حماية الأنظمة المالية من المخاطر الإلكترونية، مما يعزز النمو المستدام لهذه الصناعة.

والله ولي التوفيق...
فريق عمل الدراسة

الجزء الأول

مقدمة حول أهمية الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

يعرف المعهد الوطني للمعايير والتقنية (NIST) الأمن السيبراني بأنه "عملية حماية المعلومات عن طريق منع الهجمات من خلال كشفها والتصدي لها". وعلى غرار المخاطر المالية والمخاطر ذات الصلة بالسمعة، يمكن لمخاطر الأمن السيبراني أن تؤدي إلى ارتفاع التكاليف والتأثير في العائدات. كذلك من شأنها الإضرار بقدرة المؤسسة على الابتكار وكسب العملاء والمحافظة عليهم. أما المنظمة الدولية للمعايير (ISO) فتري أن الأمن السيبراني أو الفضاء السيبراني يتمثل في الحفاظ على السرية والسلامة وتوافر المعلومات في الفضاء السيبراني. ويعرف "الفضاء السيبراني" بدوره بأنه "البيئة الناتجة عن تفاعل الأفراد مع البرمجيات والخدمات المتاحة عبر الإنترنت عم طريق الأجهزة التقنية والشبكات المتصلة به، والتي ليس لها وجود مادي". وفي حالة اعتماد الاتفاقيات أو الالتزامات الدولية التي تتضمن متطلبات ذات صلة بالأمن السيبراني على الصعيد المحلي، فيجب ان تلتزم الجهة بإحدى هذه المتطلبات (NIST) أو (ISO).

يشهد العالم تحولات كبيرة نتيجة التطور السريع في التكنولوجيا، خاصة في مجالي التكنولوجيا المالية (Fintech) والأمن السيبراني. يرتبط هذان المجالان ببعضهما البعض بشكل وثيق، حيث تعتمد الخدمات المالية الرقمية على حلول الأمن السيبراني لضمان حماية البيانات والمعاملات. مع تزايد الاعتماد على الحلول المالية الرقمية، يصبح من الضروري تلبية الاحتياجات الأمنية وتوفير المساعدات والموارد اللازمة لضمان بيئة آمنة ومستدامة.

يعتمد قطاع التكنولوجيا المالية بشكل كبير على معالجة كميات هائلة من البيانات المالية والشخصية، بما في ذلك معلومات العملاء والمعاملات. ومن هنا تنبع الحاجة إلى تقنيات متطورة لحماية هذه البيانات من التهديدات السيبرانية مثل القرصنة والهجمات الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الشركات التكنولوجية في هذا المجال الالتزام بالتنظيمات والقوانين التي تختلف من دولة إلى أخرى، مما يفرض عليها الامتثال لمجموعة متنوعة من المعايير مثل قانون حماية البيانات العامة (GDPR) في الاتحاد الأوروبي ومعايير أمان بيانات بطاقات الدفع (PCI DSS). كما تبرز الحاجة إلى تأمين الأجهزة المحمولة بشكل خاص، حيث تعتمد الشركات بشكل متزايد على التطبيقات المالية المحمولة التي تتطلب توفير مستوى عالٍ من الأمان دون التأثير على تجربة المستخدم.

تعتبر إدارة المخاطر السيبرانية من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في ظل تزايد التهديدات الإلكترونية. هذه الإدارة تتطلب استراتيجيات فعالة تشمل الاختبارات الدورية للتسلل، والوقاية من هجمات الحرمان من الخدمة، والحماية من الفدية الخبيثة وغيرها من التهديدات.

هناك أيضاً العديد من الموارد المتاحة لدعم التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ومن أهم هذه الموارد التقنيات الناشئة مثل البلوك شين، التي تعد من الابتكارات الأساسية لتعزيز الشفافية والأمان في المعاملات المالية. إن استخدام السجلات اللامركزية في البلوك شين يقلل من مخاطر التلاعب بالبيانات ويعزز الحماية ضد الهجمات. بالإضافة إلى ذلك، تساعد تقنيات التشفير المتقدمة في حماية البيانات الحساسة والمعاملات المالية، حيث تساهم في تعزيز الثقة بين المستخدمين والشركات. فيما يتعلق بالأدوات الأمنية، تعتبر جدران الحماية المتقدمة ومنصات كشف التهديدات والاستجابة من الأدوات الأساسية التي تتيح مراقبة وتحليل حركة البيانات بشكل فعال، مما يساهم في اكتشاف التهديدات السيبرانية والتعامل معها بسرعة. تقنيات التحقق الثنائي أيضاً تتيح تعزيز أمان المعاملات المالية، حيث تستخدم في تطبيقات التكنولوجيا المالية لتوفير طبقة إضافية من الحماية مع كل هذه المساعدات

الجزء الأول

والموارد المتاحة، هناك تحديات مستقبلية تواجه التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني. وتعد من بين هذه التحديات زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والكشف عن التهديدات السيبرانية، حيث يوفر هذا التوجه إمكانيات هائلة للكشف المبكر والاستجابة السريعة للهجمات. ومع تزايد انتشار إنترنت الأشياء (IoT) والأجهزة المتصلة، تظهر تحديات جديدة فيما يتعلق بأمان هذه الأجهزة وحمايتها من الهجمات. كما تستهدف الهجمات المتطورة مثل التهديدات المستمرة المتقدمة (APTs)، المؤسسات المالية بشكل خاص، مما يتطلب من الشركات تطوير حلول مبتكرة تكون قادرة على التعامل مع هذه التهديدات.

ويعتمد النجاح في مجال التكنولوجيا المالية بشكل كبير على تأمين البيئة الرقمية ضد التهديدات السيبرانية. من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة واستخدام المساعدات الفنية والموارد المتاحة، يمكن للشركات تحقيق الابتكار وتقديم حلول مالية آمنة ومستدامة، بما يضمن الحماية والثقة للمستخدمين والعملاء.

الجزء الثاني

دراسة أهم القضايا التي تواجه الدول الأعضاء واحتياجاتهم في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

أعد فريق العمل المكلف بتنفيذ أهداف ومبادرات المحور الثاني لخطة الاتحاد الاستراتيجية حول تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا المالية ومواجهة المخاطر السيبرانية، استبيان حول أهم الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني وإرساله لأعضاء الاتحاد، حيث أجاب على الاستبيان (13) عضو يمثلون كل من الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية.

وضمن هذا الإطار، ينصرف تركيز الجزء الثاني من الاستبيان إلى ثلاثة جوانب رئيسية في هذا السياق وهم:

أ. الجانب الأول

الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية

ب. الجانب الثاني

الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال الأمن السيبراني

ج. الجانب الثالث

التعاون الرقابي بين أعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني وفيما يلي استعراض لأهم البنود التي تشملها المحاور الرئيسية للاستبيان:

المحور الأول: التشريعات والأدوات التنظيمية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية

- 1) الأطر التنظيمية/القوانين/التشريعات الرقابية الخاصة بالتكنولوجيا المالية.
- 2) الأدوات التنظيمية المستخدمة في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية.
- 3) الإدارات/الوحدات التنظيمية المسؤولة عن التكنولوجيا المالية.
- 4) الأنشطة المتعلقة بخدمات التكنولوجيا المالية التي تقوم بها الهيئات الرقابية بالدول الأعضاء.
- 5) الدعم والمساعدات الفنية التي تحتاجها الهيئات الرقابية بالدول الأعضاء على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية.

المحور الثاني: التشريعات والأدوات التنظيمية والموارد المتاحة في مجال الأمن السيبراني

- 1) الضوابط المتعلقة بأمن المعلومات وآلية حمايتها.
- 2) الأطر التنظيمية/القوانين/التشريعات الرقابية الخاصة بالأمن السيبراني.
- 3) الضوابط المتعلقة بحقوق استخدام بيانات العملاء.
- 4) الدعم والمساعدات الفنية التي تحتاجها الهيئات الرقابية بالدول الأعضاء على أنشطة وخدمات الأمن السيبراني.

الجزء الثاني

المحور الثالث: التنسيق مع أعضاء الإتحاد حول احتياجاتهم ومتطلباتهم المتعلقة بمجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

- 1) قدرة وجاهزية الدول الأعضاء على تقديم المساعدات الفنية لأعضاء الإتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني.
- 2) أهم المجالات التي ينبغي التركيز عليها من الدول الأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني.

واستناداً إلى المحاور الرئيسية للدراسة، سيتم فيما يلي استعراض أهم التشريعات والأدوات التنظيمية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يبحث القسم الأول في التشريعات والأدوات التنظيمية والموارد المتاحة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية، ويبحث القسم الثاني في التشريعات والأدوات التنظيمية والموارد المتاحة فيما يتعلق بالأمن السيبراني، أما القسم الثالث فيبحث سبل التعاون الرقابي بين الدول الأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، حيث يتم استعراض ذلك لكل دولة على حده استناداً لنتائج المسح.

القسم الأول: التشريعات والأدوات التنظيمية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية

1) الأردن

يوجد لدى الهيئة إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية حيث انها بصدد الانضمام الى المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية (JoRegBox) لدى البنك المركزي الأردني لتكون شريكاً في دعم وتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي في تعزيز التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي وجعل الأردن مركزاً اقليمياً رائداً ووجهة استثمارية للتكنولوجيا المالية، يتوفر لدى الهيئة وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية تحت مسمى فريق عمل التكنولوجيا المالية والابتكار، عند استكمال اجراءات الانضمام الى المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار في القطاع المالي والمصرفي (JoRegBox) ستكون الهيئة شريك للبنك المركزي الأردني واللجان الفنية وفرق العمل ذات الصلة لغايات تحقيق كافة النقاط المطلوبة، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية على أنشطة التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور الندوات والبرامج التدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في الورش والتدريبات العملية.

2) الإمارات

يوجد لدى هيئة الأوراق المالية والسلع إطار تنظيمي ورقابي خاص بالتكنولوجيا المالية يشمل مجالات متعددة، من بينها التمويل الجماعي، الأصول الافتراضية، التداول الاجتماعي وتطبيقات تداول الأسواق الخارجية، كما تعتمد الهيئة في تنظيم ومراقبة هذه الأنشطة على بيئة الرقابة التجريبية كأداة مرنة للإشراف وتقييم الحلول الابتكارية. يعد قسم الرقابة على التكنولوجيا المالية الوحدة التنظيمية المختصة بهذا المجال، ويضطلع بعدة مهام منها: الرقابة على أنشطة التكنولوجيا المالية، تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة، دراسة طلبات ترخيص خدمات التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى استقبال وتوجيه أصحاب الأفكار والمبادرات الابتكارية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع طلبات المشاركة في البيئة الرقابية التجريبية يتم تقديمها أولاً إلى مختبر التشريعات في الأمانة العامة للمجلس التنفيذي،

الجزء الثاني

وهو بدوره يقوم بإحالتها إلى الهيئة لاستكمال إجراءات التقييم والدراسة من قبل الفريق المختص. وفي الوقت الحالي لا تحتاج الهيئة إلى دعم فني مباشر في مجال التكنولوجيا المالية، مع تأكيدها على أهمية التعاون وتبادل الخبرات الفنية والتشريعية بين الجهات التنظيمية ضمن إطار الاتحاد، بما يعزز التكامل الرقابي ويواكب التطورات المتسارعة في هذا القطاع.

(3) تونس

يوجد لدى الهيئة إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية عن طريق التمويل الجماعي، لم تحدد الهيئة بعد الأداة التنظيمية التي يمكن استخدامها في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية ولكم يستخدم البنك المركزي التونسي أداة بيئة الرقابة التجريبية، لا يوجد لدى الهيئة وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية ومع ذلك تقوم الهيئة بأنشطة تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية وإقامة برامج توعوية وتدريبية ومحاضرات وندوات، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور الندوات والبرامج التدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في الورش والتدريبات العملية.

(4) الجزائر

يوجد إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية من خلال التمويل الجماعي، كما يتم استخدام الرقابة البعدية التقليدية من خلال التحقق من العمليات والمستندات في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، تندرج مسؤولية إدارة وتنظيم التكنولوجيا المالية ضمن مهام مديرية تطوير ورقابة السوق، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور ورش عمل وتدريبات عملية.

(5) السعودية

توجد أطر تنظيمية رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية عن طريق الاستشارات الاستثمارية الآلية والتمويل الجماعي والتداول الاجتماعي بالإضافة إلى توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري وطرح أدوات الدين والاستثمار فيها واستخدام تقنيات السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها وأخذ المشورة باستخدام الذكاء الاصطناعي، كما ان الهيئة لديها مختبر خاص بالتقنية المالية حيث يتم استخدام بيئة الرقابة التجريبية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، ومن الجدير بالذكر ان الهيئة لديها وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية تحت مسمى إدارة التقنية المالية ومن أنشطتها تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية واستقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور برامج تدريبية عبر الانترنت والمشاركة في ورش وتدريبات عملية.

(6) سوريا

توجد لدى الهيئة أطر تنظيمية رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية عن طريق الاستشارات الاستثمارية الآلية والتداول عبر الإنترنت، لا يوجد أدوات تنظيمية مستخدمة في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، لا يوجد وحدة تنظيمية مسؤولة بذاتها عن التكنولوجيا المالية وإنما يتم التعاون بين مديرية نظم المعلومات ومديرية الرقابة حيث تقوم كل

الجزء الثاني

المديرتين بالتعاون لتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدة فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية من خلال حضور برامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في ورش وتدريبات عملية.

(7) سلطنة عُمان

يوجد إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية عن طريق التمويل الجماعي ويجري العمل حالياً على إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالأصول الافتراضية بالتنسيق مع الجهات المحلية ذات العلاقة، كما يتم استخدام بيئة الرقابة التجريبية ورسائل عدم الممانعة كأدوات تنظيمية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، يعتبر مكتب إدارة المعرفة والابتكار هو الإدارة التنظيمية المسؤولة عن التكنولوجيا المالية حيث يقوم المكتب بتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة بالإضافة إلى استقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدة فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية والمشاركة في الورش والتدريبات العملية.

(8) فلسطين

توجد أطر تنظيمية رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية عن طريق الاستشارات الاستثمارية الآلية وإنشاء منصات إلكترونية لبيع أو تقديم خدمات تجميع ومقارنة الخدمات المالية الغير مصرفية وكذلك التمويل الجماعي الذي يتم حالياً تطوير الأطر التشريعية التي تحكم عملها وآليات الرقابة عليها، كما يتم استخدام حاضنة الأعمال الرقابية وبيئة الرقابة التجريبية ورسائل عدم الممانعة كأدوات تنظيمية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، تعتبر الإدارة العامة للتمويل الرقمي والابتكار هي الوحدة التنظيمية المسؤولة عن التكنولوجيا المالية حيث تقوم الإدارة بتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة بالإضافة إلى استقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية وكذلك استقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجية المالية وإقامة برامج توعوية وتدريبات ومحاضرات وندوات، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدة فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور برامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في التدريبات العملية.

(9) قطر

لا يوجد لدى الهيئة إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية، يتم استخدام حاضنة الأعمال الرقابية ورسائل عدم الممانعة من قبل الهيئة كأدوات تنظيمية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، لا يتوفر لدى الهيئة إدارة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية ولا تقوم بأي أنشطة تتعلق بخدمات التكنولوجيا المالية، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدة فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور ندوات وبرامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في ورش وتدريبات عملية.

(10) الكويت

توجد أطر تنظيمية رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية عن طريق الاستشارات الاستثمارية الآلية والتمويل الجماعي، يتم استخدام مرحلة التطبيق الأولي كأداة تنظيمية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، يوجد هيئة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية تحت مسمى وحدة التقنيات المالية ومن أنشطتها تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية واستقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار

الجزء الثاني

والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية وإقامة برامج توعوية وتدريبية ومحاضرات وندوات ونشر مطبوعات دورية وسنوية، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور ندوات و برامج تدريبية عبر الانترنت والمشاركة في ورش وتدريبات عملية.

(11) لبنان

لا يوجد لدى الهيئة إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية، تستخدم الهيئة CMA Regulations كأداة للرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، لا يتوفر لدى الهيئة وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية، من الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية التي تقوم بها الهيئة هي تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية على أنشطة خدمات التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور الندوات والبرامج التدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في الورش والتدريبات العملية.

(12) مصر

يوجد إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية عن طريق استخدام الاستشارات الاستثمارية الآلية، كما يتم استخدام حاضنة الأعمال الرقابية وبيئة الرقابة التجريبية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، ويتوفر لدى الهيئة وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية تحت مسمى الإدارة المالية للتكنولوجيا المالية، ومن الأنشطة التي تقوم بها هذه الوحدة، تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية واستقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية وإقامة برامج وتوعية وتدريبات ومحاضرات وندوات، كما تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية من خلال حضور برامج تدريبية عبر الإنترنت او المشاركة بورش العمل والندوات.

(13) سلطة دبي للخدمات المالية

يوجد لدى الهيئة إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية عن طريق التمويل الجماعي والأصول الافتراضية، حيث تستخدم الهيئة بيئة الرقابة التجريبية كأداة تنظيمية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، يتوفر لدى الهيئة وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية تحت مسمى Innovation and Technology Risk, Supervision ومن أنشطتها تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى استقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية وإقامة برامج توعوية وتدريبية ومحاضرات وندوات، لا تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية.

الجزء الثاني

القسم الثاني: التشريعات والأدوات التنظيمية والموارد المتاحة في مجال الأمن السيبراني (1) الأردن

يجري العمل حالياً على تطبيق الإطار الوطني الأردني للأمن السيبراني بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة حالياً هي السياسات الوطنية والأطر القانونية على المستوى الوطني وأمن الشبكات والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية العمل، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور الندوات والبرامج التدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في الورش والتدريبات العملية والزيارات الميدانية للاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال الأمن السيبراني.

(2) الإمارات

تولي هيئة الأوراق المالية والسلع أهمية قصوى لأمن المعلومات، وتلتزم بتطبيق أعلى المعايير العالمية في هذا المجال، حيث تعتمد على سياسة نظام إدارة أمن المعلومات المتوافقة مع معيار الجودة الدولي ISO/IEC 27001:2013 وتهدف هذه السياسة إلى حماية الأصول المعلوماتية من مختلف التهديدات الداخلية والخارجية، وضمان استمرارية تقديم الخدمات بكفاءة لكافة فئات المتعاملين من موظفين وشركاء وأطراف معنية. وتغطي منظومة الأمن السيبراني في الهيئة نطاقاً واسعاً من المجالات من أبرزها السياسات الوطنية والأطر القانونية المعتمدة على المستوى الاتحادي، إدارة مخاطر الأمن السيبراني بشكل استباقي، أنظمة إدارة الهوية والتحكم والوصول، الحماية المرتبطة بعمليات التشفير والنسخ الاحتياطي، رصد ومعالجة الثغرات الإلكترونية وحوادث الاختراق، إدارة فعالة لحوادث الأمن السيبراني وضمان استمرارية الأعمال، حماية البنية التحتية الرقمية المرتبطة بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية، تطبيق ضوابط دقيقة لتسجيل المكالمات الهاتفية ذات العلاقة بالأعمال الرقابية. كما تتوفر لدى الهيئة ضوابط واضحة ومحددة تنظم حقوق استخدام وإدارة البيانات المرتبطة بالعملاء، بما يضمن أعلى مستويات الخصوصية وسرية المعلومات، انسجاماً مع القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة.

وفي الوقت الراهن، لا ترى الهيئة حاجة إلى دعم فني خارجي في مجال الأمن السيبراني، نظراً للجاهزية التقنية والتشريعية المتوفرة لديها، ومع ذلك فإن الهيئة تؤكد حرصها الدائم على تعزيز أطر التعاون وتبادل المعرفة مع الجهات التنظيمية الأخرى، بما يسهم في بناء بيئة رقابية متكاملة تواكب التغيرات السريعة في مشهد التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي.

(3) تونس

يوجد لدى الهيئة قانون يتعلق بالسلامة المعلوماتية يعود للعدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 03 فبراير 2024 حيث ان لدى الهيئة أطر تنظيمية خاصة بالأمن السيبراني كوجود تشريعات قانونية ووجود أنظمة وتعليمات وقرارات، كما أن من أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة لدى الهيئة هي السياسة الوطنية والأطر القانونية على المستوى الوطني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء إضافة الى الإطار العام المتمثل في القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 يوليو 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية لكل شخص، هناك نصوص ذات صلة أكثر بالسوق المالية والتي تنص على جملة من الضوابط المحددة في مجال استخدام بيانات العملاء وإدارتها على غرار الامر المؤرخ في 01 نوفمبر 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء

الجزء الثاني

البورصة (الفصل 64 / 66 وما يليه، القرار العام عدد 13 لهيئة السوق المالية المتعلق بشروط معالجة أوامر البورصة وبالمعايير الدنيا للسجلات الممسوكة بواسطة الإعلامية (الفصل 16 وما يليه/ الفصل 21، ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بضبط التدابير التطبيقية لمنع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وانتشار التسليح، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور ندوات وبرامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في الورشات والتدريبات العملية.

(4) الجزائر

توجد ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها من خلال وضع تشريعات قانونية يجب إتباعها، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة لدى الهيئة هي إدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات، حيث ان الهيئة لديها ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور ورشات تدريب عملية.

(5) السعودية

توجد ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها من خلال وجود تشريعات قانونية وأنظمة وتعليمات وقرارات واستراتيجية خاصة لضمان عمل الآلية، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني التي يعمل بها، تشريع أطر وسياسات قانونية على المستوى الوطني وإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والأمن السيبراني المتعلق بالتشفير والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال بالإضافة الى الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية، لا يوجد ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، لا تحتاج الهيئة دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني.

(6) سوريا

يتوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها عن طريق استراتيجيات خاصة، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة لدى الهيئة، إدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق، لا يتوفر لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدة فنية من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور برامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في ورش وتدريبات عملية.

(7) سلطنة عُمان

تتوفر ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها من خلال وجود أنظمة وقرارات تعليمية واستراتيجيات خاصة لضمان عمل الآلية، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني التي يعمل بها، إدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، يوجد لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، لا تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدة فنية محددة في مجال الأمن السيبراني.

الجزء الثاني

(8) فلسطين

لا يتوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها حيث انها تتبع حاليا خطة استمرارية العمل والتعافي من الكوارث، تستخدم الهيئة إجراءات عمل دائرة نظم المعلومات بخصوص أمن المعلومات ك إطار تنظيمي خاص بالأمن السيبراني، لا يوجد لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المعلقة بالعملاء، تحتاج الهيئة على دعم ومساعدة فنية محددة في مجال الأمن السيبراني من خلال المشاركة في الورش والتدريبات العملية.

(9) قطر

يتوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها في مجالات السياسات والأطر القانونية على المستوى الوطني وإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والأمن السيبراني المتعلق بالتشفير والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، يتوفر لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء. لا تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدة فنية في مجال الأمن السيبراني.

(10) الكويت

توجد ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها من خلال وجود تشريعات قانونية وأنظمة وتعليمات وقرارات واستراتيجية خاصة لضمان عمل الآلية، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني التي يعمل بها، تشريع أطر وسياسات قانونية على المستوى الوطني وإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والأمن السيبراني المتعلق بالتشفير والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال بالإضافة الى الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية، كما ان الهيئة لديها ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور ندوات وبرامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة بورش وتدريبات عملية.

(11) لبنان

يتوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها، كما أن لديها ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني والمشاركة في الورش والتدريبات العملية.

(12) مصر

توجد ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها من خلال وجود أنظمة وتعليمات وقرارات، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة هي إدارة مخاطر الأمن السيبراني وأمن الشبكات، لا يوجد لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، كما أن الهيئة بحاجة إلى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور برامج تدريبية عبر الإنترنت بالإضافة إلى المشاركة بورش العمل والتدريبات العملية.

13 سلطة دبي للخدمات المالية

يتوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها عن طريق وجو تشريعات قانونية ووجود أنظمة وتعليمات وقرارات وإستراتيجيات خاصة، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة لدى الهيئة هي إدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والأمن السيبراني المتعلق بالتشفير والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية العمل بالإضافة إلى الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية، يتوفر لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، لا تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني.

القسم الثالث: الموارد المتاحة للتعاون الرقابي بين الأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

1 الأردن

لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، كما أن الهيئة تعتقد ان على هيئات الرقابة الاهتمام بالبرامج التوعوية والتدريبية فيما يخص التكنولوجيا المالية، البرامج التوعوية والتدريبية فيما يخص الأمن السيبراني في التكنولوجيا المالية، تطوير أنظمة وتشريعات تتعلق بخدمات التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني.

2 الإمارات

تولي هيئة الأوراق المالية والسلع أهمية كبيرة لتعزيز التعاون الرقابي وتبادل الخبرات مع الهيئات النظيرة في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، وفي هذا الإطار تعرب الهيئة عن استعدادها لتقديم المساعدات الفنية وتنظيم واستضافة البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة، وذلك من خلال مركز التدريب والاختبارات المهنية التابع لها، والذي يعد من روافد المعرفة المعتمدة في مجال الأوراق المالية والاستثمار. تشمل المواضيع التي يمكن للهيئة تقديمها: الرقابة على أنشطة التكنولوجيا المالية، الأطر التنظيمية للأصول الافتراضية، إدارة مخاطر الأمن السيبراني، واستراتيجيات استمرارية الأعمال، وترى الهيئة أن الاجتماعات الثنائية والتدريبات العملية تعد من القنوات الأكثر فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية.

وتؤكد الهيئة على أهمية اهتمام هيئات الرقابة بالأصول الافتراضية وتنمية القدرات في مجال الأمن السيبراني، وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المالي الرقمي وضمان حماية الأسواق والمستثمرين.

3 تونس

لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، وتعتقد الهيئة ان من اهم المجالات التي يجب على هيئات الرقابة الاهتمام بها هي تبادل الخبرات في مجال الأمن السيبراني من ناحية الإحصائيات حول الحوادث التي وقعت والتي يمكن أن تقع مجددا وكيفية تخطيها.

الجزء الثاني

(4) الجزائر

لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان المؤتمرات الحضورية والتدريبات العملية هما من القنوات الأكثر فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية، تعتقد الهيئة ان من أهم المجالات التي يجب على هيئات الرقابة الاهتمام بها هي معالجة مخاطر الاستقرار المالي التي قد تنشأ عن استعمال التكنولوجيا المالية وكذلك تطوير آليات تسمح بمكافحة تبييض الأموال الناجمة عن التكنولوجيا المالية.

(5) السعودية

يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ومن المواضيع التي يمكن للهيئة تقديمها هي التعامل مع النماذج المبتكرة وتمكين شركات التقنية المالية، آلية تقييم الطلبات، مراحل التجربة، أبرز القيود المفروضة، الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية، آلية التنسيق مع الجهات المختلفة للإشراف في البيئة المستدامة، تشريعات وضوابط الأمن السيبراني، إدارة مخاطر الأمن السيبراني. كما ترى الهيئة أن من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، وتعتقد الهيئة ان من أهم المجالات التي يجب على هيئات الرقابة الاهتمام بها هي الاستجابة للحوادث السيبرانية وإدارة المخاطر السيبرانية.

(6) سوريا

لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والتدريبات العملية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية، كما ترى الهيئة ان على هيئات الرقابة المالية الاهتمام بإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الحوادث واستمرارية الأعمال، الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية، الاستشارات الاستثمارية الآلية والتمويل الجماعي.

(7) سلطنة عُمان

لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان الندوات والورش وبرامج التدريب الافتراضية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة هم من القنوات الأكثر فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية، ومن أهم المجالات التي ترا الهيئة أن على هيئات الأوراق المالية الاهتمام بها هي إصدار سياسات عامة ومعايير للأمن السيبراني الخاص للهيئات الرقابية ونشر وتطوير خطط استجابة للحوادث وإجراءات لمعالجة التهديدات السيبرانية.

(8) فلسطين

لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات

الجزء الثاني

العلاقة وكذلك زيارات تبادل الخبرات التي تقوم على أساس تبادل الخبرات العملية بمواضيع محددة، تعتقد الهيئة أن من أهم المجالات التي يجب على هيئات الأوراق المالية الاهتمام بها هي الامتثال لمتطلبات AML/KYC، تطوير آليات الرقابة على خدمات التكنولوجيا المالية، استمرارية العمل، مخاطر الأمن السيبراني، إدارة حوادث الأمن السيبراني.

(9) قطر

لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، تعتقد الهيئة أن من أهم المجالات التي يجب على هيئات الأوراق المالية الاهتمام بها هي مجالات الأمن السيبراني المتعلق بالحوسبة السحابية.

(10) الكويت

يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ومن المواضيع التي يمكن للهيئة تقديمها هي الأطر التشريعية لخدمات التقنية المالية وبالأخص خدمتي مستشار الاستثمار الآلي والتمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية، وأيضاً مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني، كما أن الهيئة يمكنها تقديم مواضيع عن خبرة وتجربة الهيئة خلال عملية إصدار الأطر التشريعية ومرحلة التطبيق الأولي للخدمات التقنية. ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، ومن أهم المجالات التي تعتقد الهيئة أن على هيئات الرقابة الاهتمام بها هي كيفية الرقابة على التقنيات الحديثة المستخدمة لتقديم التقنيات المالية وبالأخص تقنية سلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي، الأطر التشريعية الخاصة بكيفية المحافظة على بيانات العملاء والتعامل معها وحدود استخدامها من قبل مقدمي الخدمات، فعالية الأدوات التنظيمية الخاصة بالرقابة والإشراف على خدمات التقنيات المالية والمخاطر المصاحبة لها، التوعية بالأمن السيبراني، أن تكون هناك ضوابط موحدة من الجهات الرقابية الخاصة بالأمن السيبراني على مستوى الدولة، استمرارية التدريب بتقنيات أمن المعلومات المستجدة.

(11) لبنان

لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي التدريبات العملية والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، تعتقد الهيئة ان على هيئات الرقابة الاهتمام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني، إدارة مخاطر الأمن السيبراني، إدارة الثغرات والاختراق.

(12) مصر

لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان المؤتمرات الحضورية والتدريبات العملية والندوات والورش وبرامج التدريب الافتراضية هم من القنوات الأكثر فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية، تعتقد الهيئة ان من أهم المجالات التي

الجزء الثاني

يجب على هيئات الرقابة الاهتمام بها هي منصات مستشار الاستثمار الآلية وتشريع الضوابط الأساسية للأمن السيبراني.

(13) سلطة دبي للخدمات المالية

يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة أن الندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية هي من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية، تعتقد الهيئة أن على هيئات الرقابة الاهتمام بالتعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، الإشراف على الأمن السيبراني، إدارة مخاطر الطرف الثالث.

الجزء الثالث

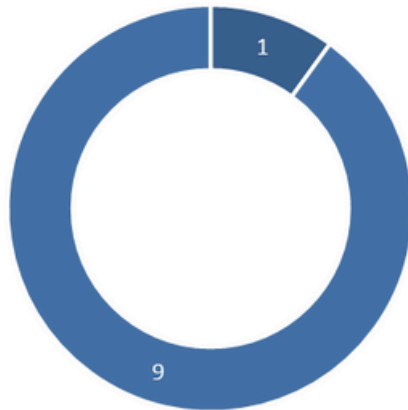
تحليل نتائج الاستبيان حول الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني وسبل تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء

القسم الأول: الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية

أظهرت نتائج الاستبيان بوجود إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية بكل من (الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، فلسطين، الكويت، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية) بينما لا يوجد في (قطر ولبنان) حيث تنظم الهيئات خدمات مختلفة في التكنولوجيا المالية منها الاستشارات الاستثمارية المالية حيث تنظمها (السعودية، سوريا، فلسطين، الكويت، مصر) بينما يتم تنظيم التمويل الجماعي من (الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، عمان، فلسطين، الكويت، سلطة دبي للخدمات المالية) كما يتم تنظيم الأصول الافتراضية من (الإمارات وسلطة دبي للخدمات المالية) بينما لا يتم تنظيم العملات الرقمية في أي من الدول الأعضاء، وتقوم (الإمارات والسعودية) بتنظيم التداول الجماعي بينما تقوم (الإمارات) وحدها بتنظيم تطبيقات تداول الأسواق الخارجية وكذلك، تقوم (فلسطين) وحدها بتنظيم منصات إلكتروني لبيع أو تقديم خدمات تجميع ومقارنة خدمات مالية وغير مصرفية بينما تقوم (السعودية) بتنظيم توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، طرح أدوات الدين والاستثمار فيها، استخدام تقنيات السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها، خدمة المشورة باستخدام الذكاء الاصطناعي. كما أن (عمان) تعمل على إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالأصول الافتراضية بالتنسيق مع الجهات المحلية ذات العلاقة. وتقوم (سوريا) بتنظيم التداول عبر الإنترنت. كما توضح الجداول أدناه:

الرسم البياني رقم (1)

توفر إطار تنظيمي/قوانين/تشريعات رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية؟

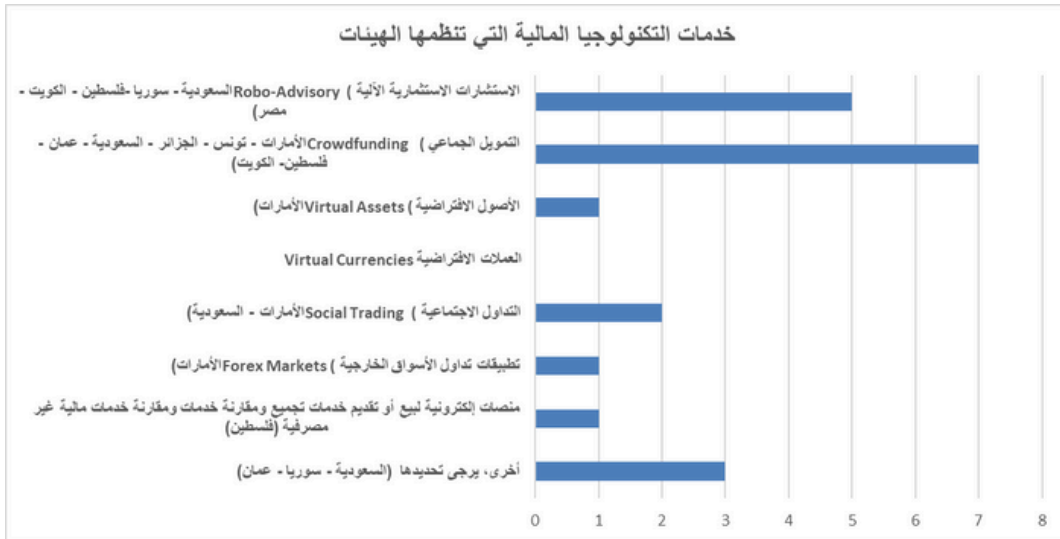


■ نعم (الإمارات - تونس - الجزائر - السعودية - سوريا - عمان - فلسطين - الكويت - مصر) ■ لا (قطر)

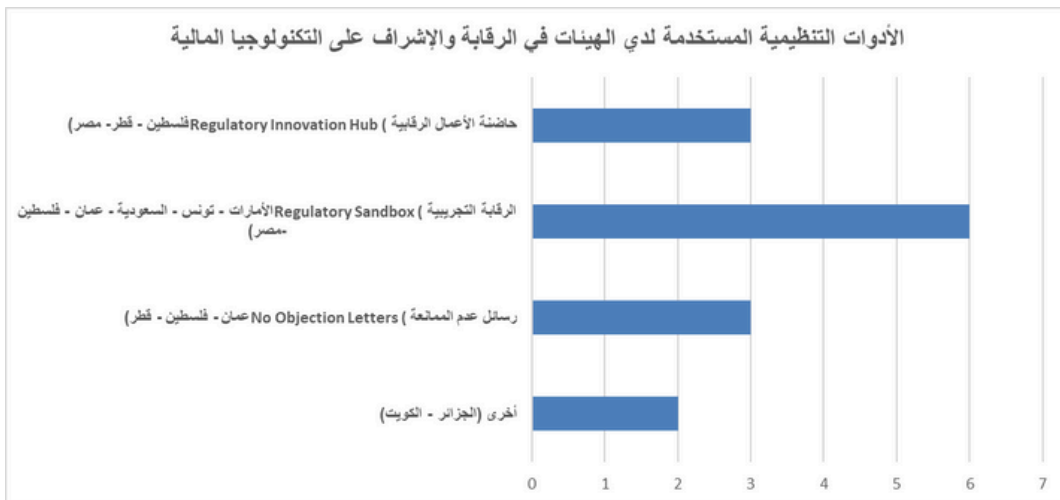
الجزء الثالث

ومن الأدوات التنظيمية المستخدمة لدى الهيئات المالية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية هي حاضنة الأعمال الرقابية حيث تستخدمها (فلسطين، قطر، مصر) بينما يتم استخدام بيئة الرقابة التجريبية من قبل (الإمارات، تونس، السعودية، عمان، فلسطين، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية) حيث ان هذه الأداة يستخدمها (البنك المركزي التونسي) أما (هيئة السوق المالية التونسية) ما زالت لم تحدد بعد نوع الأداة التنظيمية التي يمكن استخدامها في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية. وتقوم (عمان، فلسطين، قطر) باستخدام رسائل عدم الممانعة كأداة رقابية. كما أن (الأردن) بصدد الانضمام على المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية لدى البنك المركزي الأردني لتكون شريكا في دعم وتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي في تعزيز التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي وجعل الأردن مركزا إقليميا رائدا ووجهة استثمارية للتكنولوجيا المالية. وتستخدم (الجزائر) الرقابة البعدية التقليدية من خلال التحقق من العمليات والمستندات. كما أن (الكويت) تستخدم مرحلة التطبيق الأولي كأداة رقابية. بينما تستخدم (لبنان) CMA Regulations. كما يوضح الجدول أدناه:

الرسم البياني رقم (2)



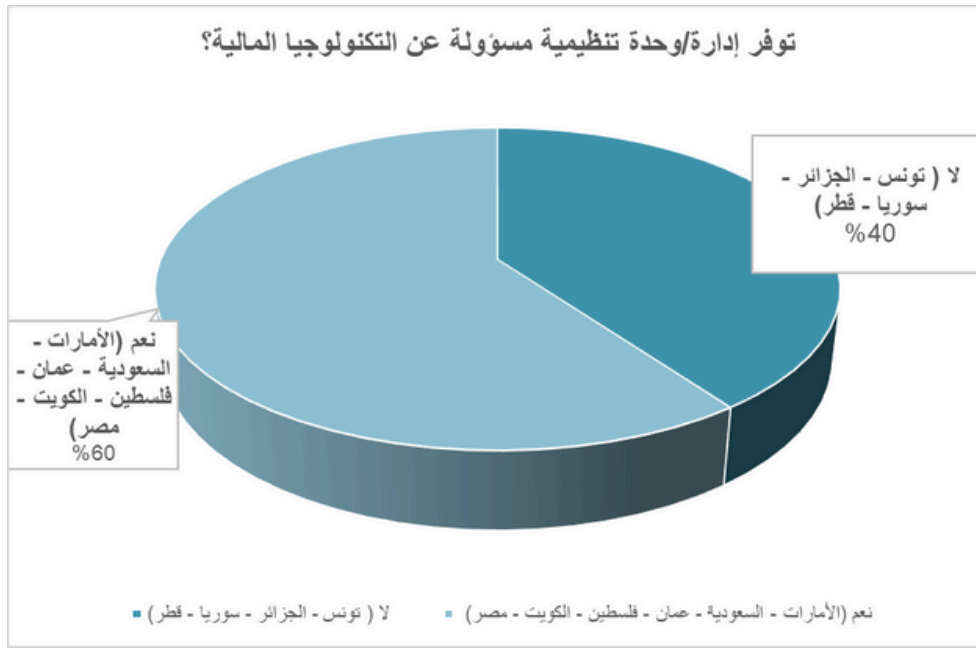
الرسم البياني رقم (3)



الجزء الثالث

تتوفر لدى الدول التالية إدارة/وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية وهي (الأردن: فريق عمل التكنولوجيا المالية والابتكار)، (الإمارات: قسم الرقابة على التكنولوجيا المالية)، (السعودية: إدارة التقنية المالية)، (عمان: مكتب إدارة المعرفة والابتكار)، (فلسطين: الإدارة العامة للتمويل الرقمي والابتكار)، (الكويت: وحدة التقنيات المالية)، (مصر: الإدارة المركزية للتكنولوجيا المالية)، (سلطة دبي للخدمات المالية: Innovation and Technology Risk Supervision). بينما (تونس، الجزائر، سوريا، قطر، لبنان) لا يتوفر لديهم إدارة/وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية حيث إن في (الجزائر) يندرج هذا الاختصاص ضمن مهام مديرية تطوير ورقابة السوق أما في سوريا فيتم التعاون بين مديرية نظم المعلومات ومديرية الرقابة. كما يوضح الجدول أدناه:

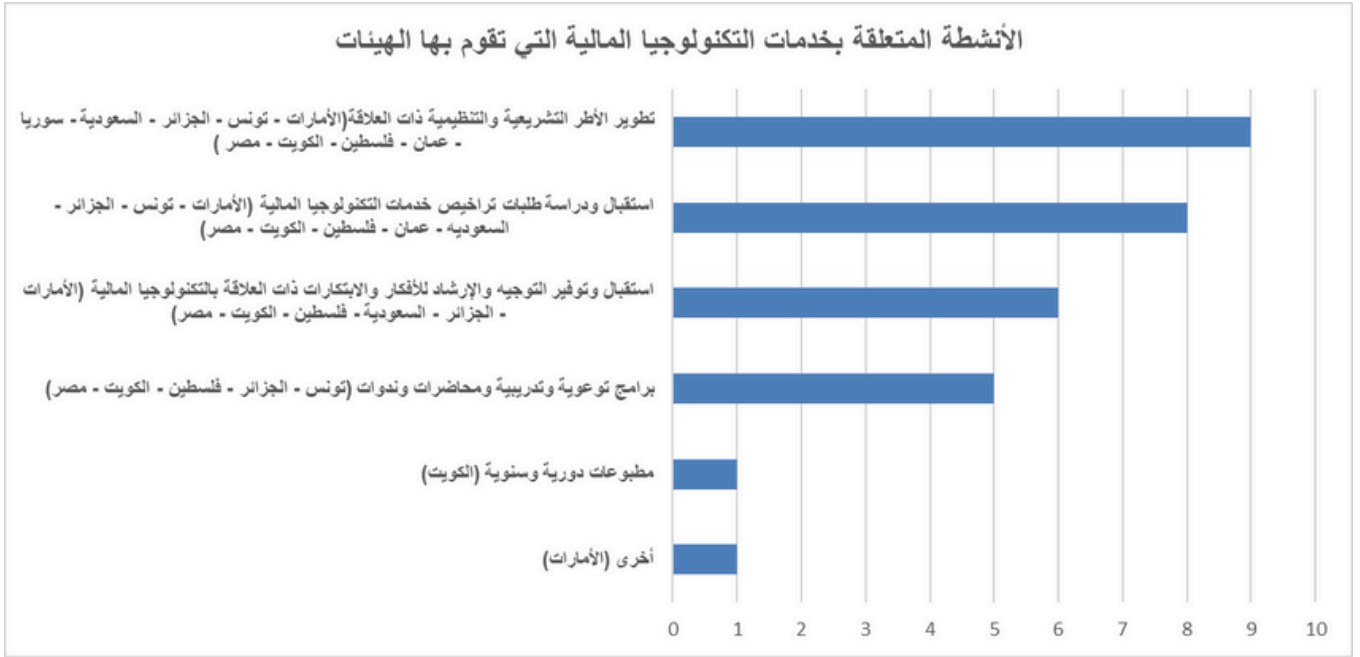
الرسم البياني رقم (4)



ومن الأنشطة المتعلقة بخدمات التكنولوجيا المالية التي تقوم بها الهيئات المالية هي تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة حيث تعمل بها (الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية) كذلك استقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية وتعمل بها (الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية) ومن الأنشطة أيضا استقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية حيث تعمل (الإمارات، الجزائر، السعودية، فلسطين، الكويت، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية) وتقوم بعض الدول بتقديم برامج توعوية وتدريبية ومحاضرات وندوات مثل (تونس، الجزائر، فلسطين، الكويت، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية) بينما تقوم (الكويت) بعمل مطبوعات دورية وسنوية. وتؤكد (الأردن) أنه حال استكمال إجراءات الانضمام الى المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار في القطاع المالي والمصرفي فإن الهيئة ستكون شريك للبنك المركزي الأردني واللجان الفنية وفرق العمل ذات الصلة لغايات تحقيق كافة النقاط التي تم ذكرها أعلاه. كما أن (الإمارات) تؤكد على دورها في أنشطة الرقابة على التكنولوجيا المالية. كما يوضح الجدول أدناه:

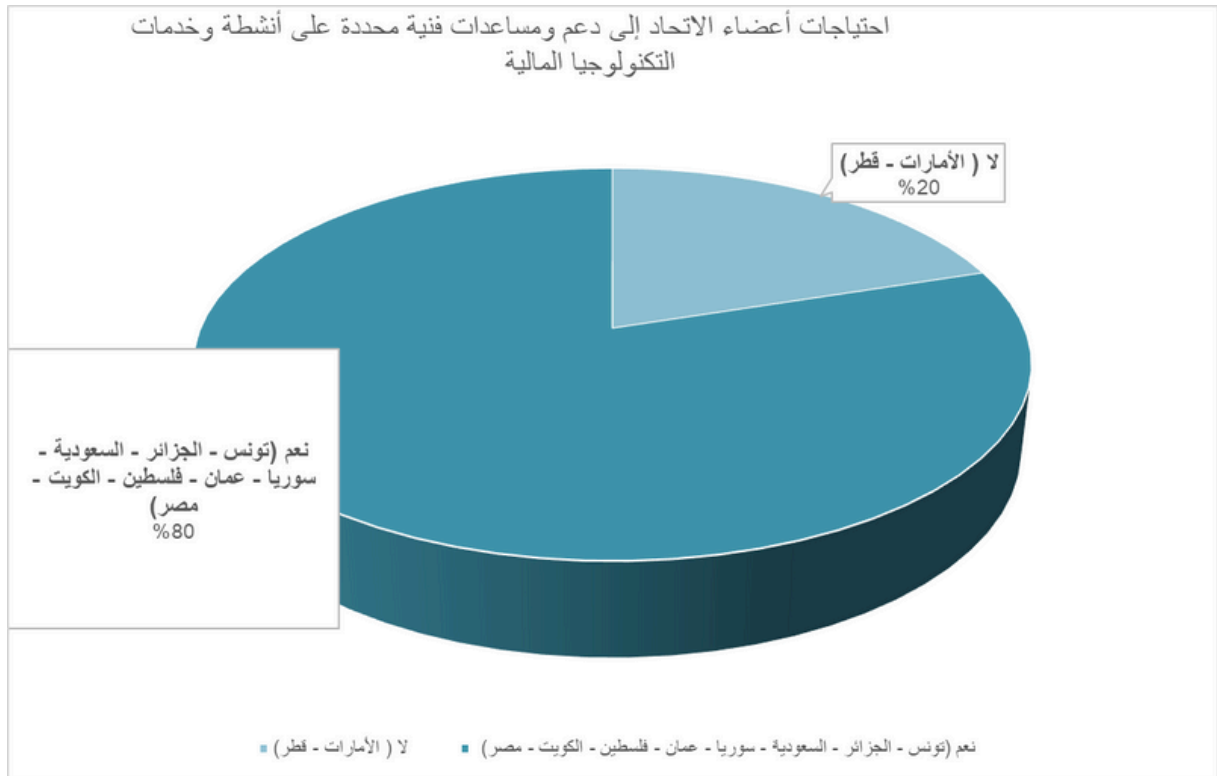
الجزء الثالث

الرسم البياني رقم (5)



تؤكد العديد من الهيئات على حاجتها إلى الدعم والمساعدة الفنية في مجال التكنولوجيا المالية وهي (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر) أما (الإمارات، قطر، سلطنة دبي للخدمات المالية) فهم لا يحتاجون إلى أي دعم أو مساعدة فنية في هذا المجال. كما يوضح الجدول أدناه:

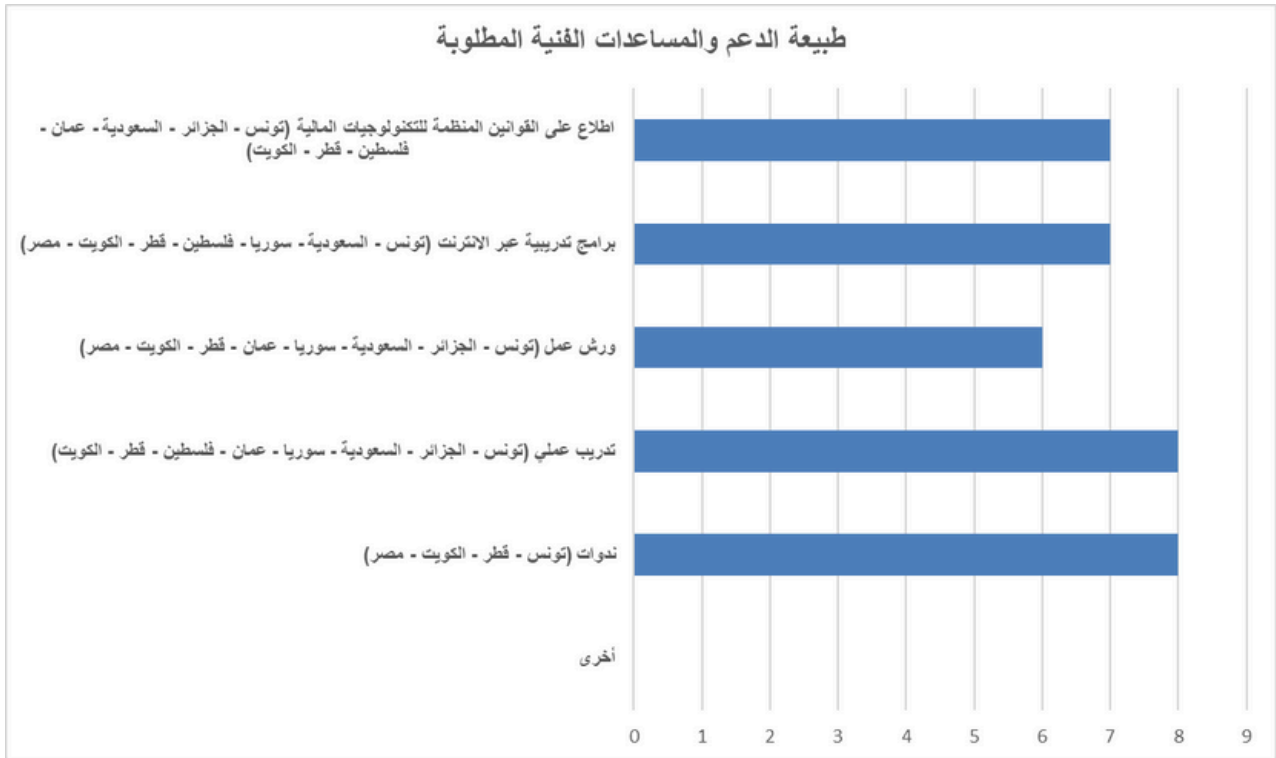
الرسم البياني رقم (6)



الجزء الثالث

تختلف طبيعة الدعم والمساعدات الفنية المطلوبة من الدول الأعضاء ومن أبرز أنواعها، الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيا المالية حيث ان الدول التي تحتاج هذا النوع من المساعدات هي (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان) وكذلك البرامج التدريبية عبر الإنترنت وتحتاجها (الأردن، تونس، السعودية، سوريا، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر) كما تفضل بعض الدول الورش العملية مثل (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر) ويوجد أيضا التدريبات العملية التي تحتاجها بعض الدول مثل (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان) وأخيرا الندوات والتي تحتاجها بعض الدول مثل (الأردن، تونس، قطر، الكويت، لبنان، مصر). كما يوضح الجدول أدناه:

الرسم البياني رقم (7)

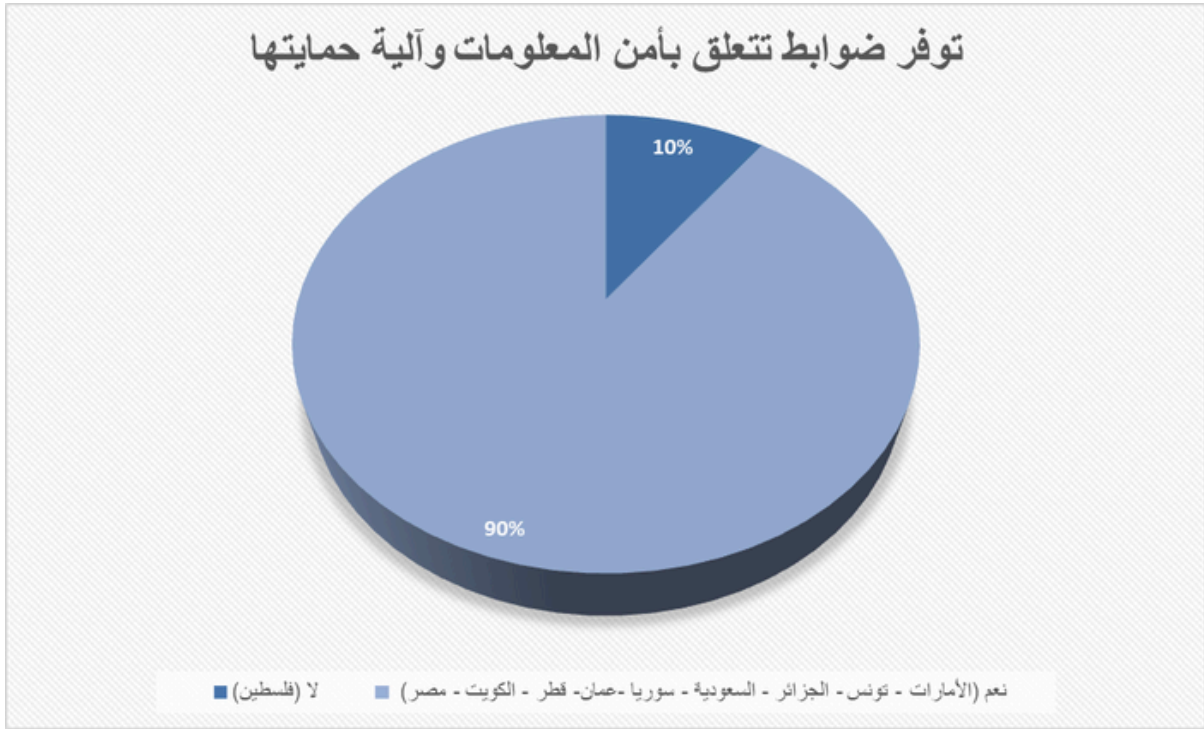


الجزء الثالث

القسم الثاني: الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال الأمن السيبراني

يتوفر لدى معظم الدول الأعضاء ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها وهم (الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية) بالأخص ان (تونس) لديها قانون مؤرخ في سنة 2004 متعلق بالسلامة المعلوماتية. أما (فلسطين) فليس لديها ضوابط في هذا المجال بعد. كما يوضح الجدول أدناه:

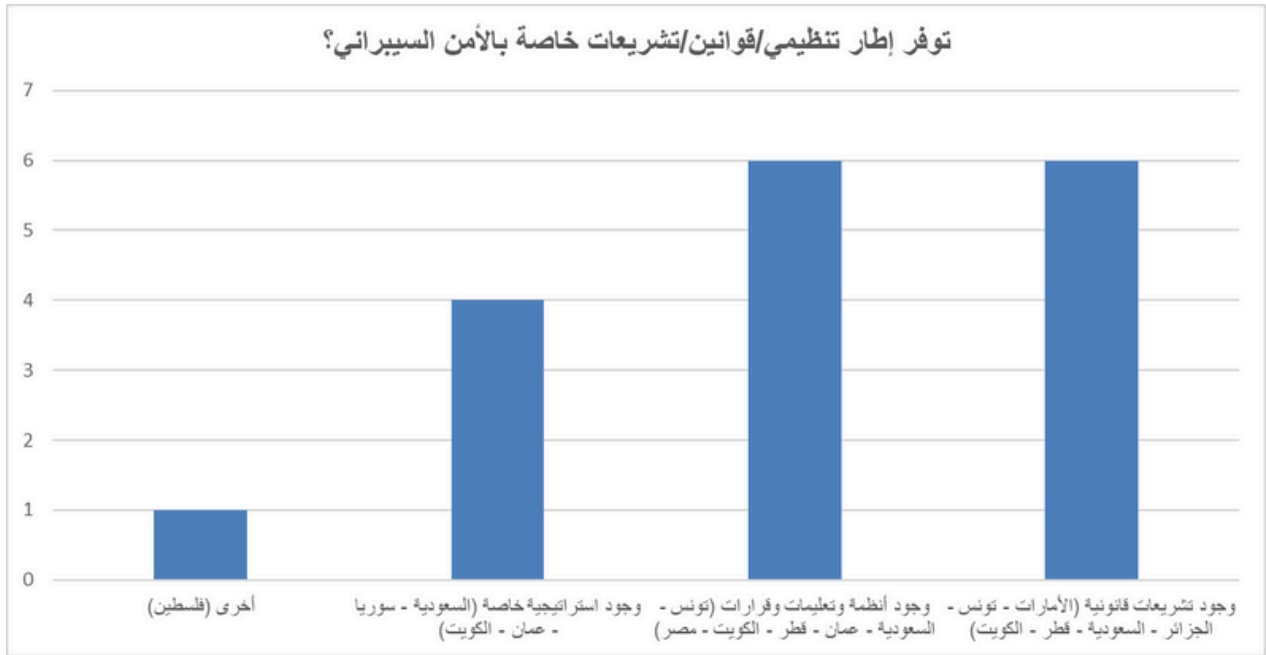
الرسم البياني رقم (8)



الجزء الثالث

يوجد العديد من الأطر التنظيمية الخاصة بالأمن السيبراني ومنها وجود تشريعات قانونية حيث تعمل بها (الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، قطر، الكويت، سلطة دبي للخدمات المالية) وأيضا وجود أنظمة وتعليمات وقرارات وتعمل بها (تونس، السعودية، عمان، قطر، الكويت، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية) أما الدول التي تعمل على وجود استراتيجية خاصة هي (السعودية، سوريا، عمان، الكويت، سلطة دبي للخدمات المالية). وتؤكد (الأردن) أنه يجري العمل حاليا على تطبيق الإطار الوطني الأردني للأمن السيبراني بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني. كما أن (فلسطين) تعمل على إجراءات عمل دائرة نظم المعلومات بخصوص أمن المعلومات. كما يوضح الجدول أدناه:

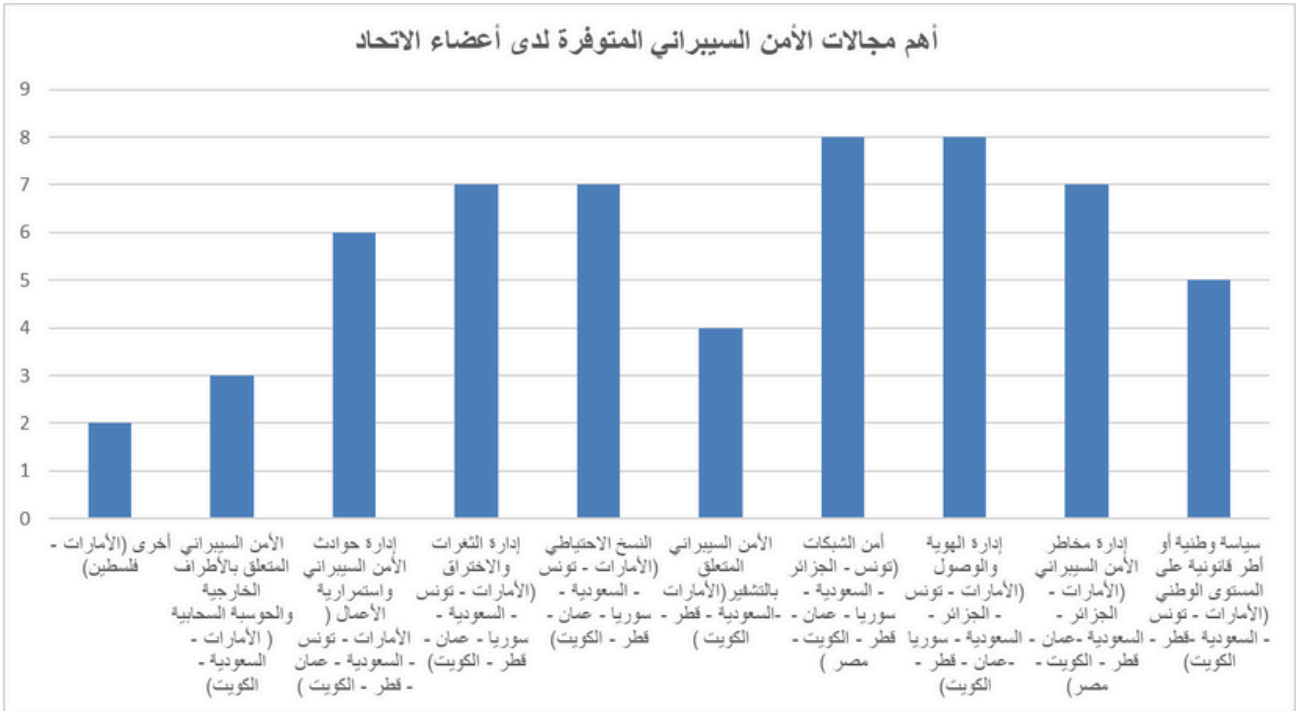
الرسم البياني رقم (9)



الجزء الثالث

ومن أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة لدى الهيئات هي السياسة الوطنية او الأطر القانونية على المستوى الوطني وتعمل بها (الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، قطر، الكويت) وكذلك مخاطر الأمن السيبراني ويعمل بها (الدول سالفة الذكر ما عدا الأردن، تونس، سوريا، فلسطين، لبنان) وإدارة الهوية والوصول والتي يعمل بها (الدول سالفة الذكر ما عدا الأردن، فلسطين، لبنان) ومن الدول القليلة التي تعمل بالأمن السيبراني المتعلق بالتشفير هم (الإمارات، السعودية، قطر، الكويت، سلطنة دبي للخدمات المالية) بينما تعمل العديد من الدول على النسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وهي (الدول سالفة الذكر ما عدا الجزائر، فلسطين، لبنان، مصر) وتعمل نفس الدول السابقة على إدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال (ما عدا سوريا) أما الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية فتعمل به بعض الدول وهي (الإمارات، السعودية، الكويت، سلطنة دبي للخدمات المالية). وتضيف (الإمارات) على ما سبق، ضوابط التسجيل الهاتفي للمكالمات. أما (فلسطين) فتستخدم حطة استمرارية العمل والتعافي من الكوارث. كما يوضح الجدول أدناه:

الرسم البياني رقم (10)

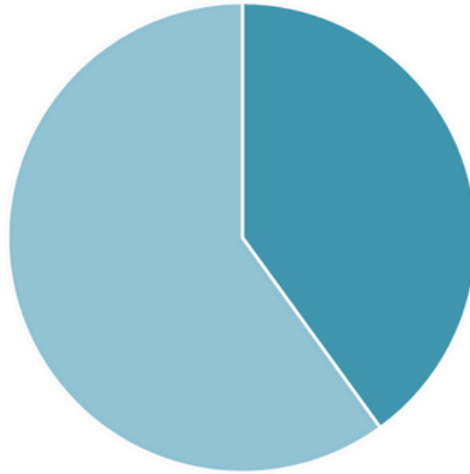


الجزء الثالث

يتوفر لدى أغلب الدول الأعضاء ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء وهي (الدول سالفة الذكر ما عدا السعودية، سوريا، فلسطين، مصر). وقد أكدت العديد من الهيئات حاجتها للدعم والمساعدة الفنية في مجال الأمن السيبراني وهم (الدول سالفة الذكر ما عدا الإمارات، السعودية، عمان، قطر، سلطة دبي للخدمات المالية) كما أضافت تونس أن بالإضافة إلى الإطار العام المتمثل بالقانون الأساسي المؤرخ في سنة 2004، المتعلق بحماية المعطيات الشخصية لكل شخص، هناك نصوص ذات صلة أكثر بالأسواق المالية والتي تنص على جملة من الضوابط المحددة في مجال استخدام وإدارة بيانات العملاء على غرار الأمر المؤرخ في سنة 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة، القرار العام في العدد 13 لهيئة السوق المالية المتعلق بشروط معالجة أوامر البورصة وبالمعايير الدنيا للسجلات الممسوكة بواسطة الإعلامية، ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بضبط التدابير التطبيقية مع لمنع غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وانتشار التسليح. كما يوضح الجدول أدناه:

الرسم البياني رقم (11)

توفر ضوابط محددة حول حقوق استخدام البيانات المتعلقة بالعملاء وإدارتها بالهيئات

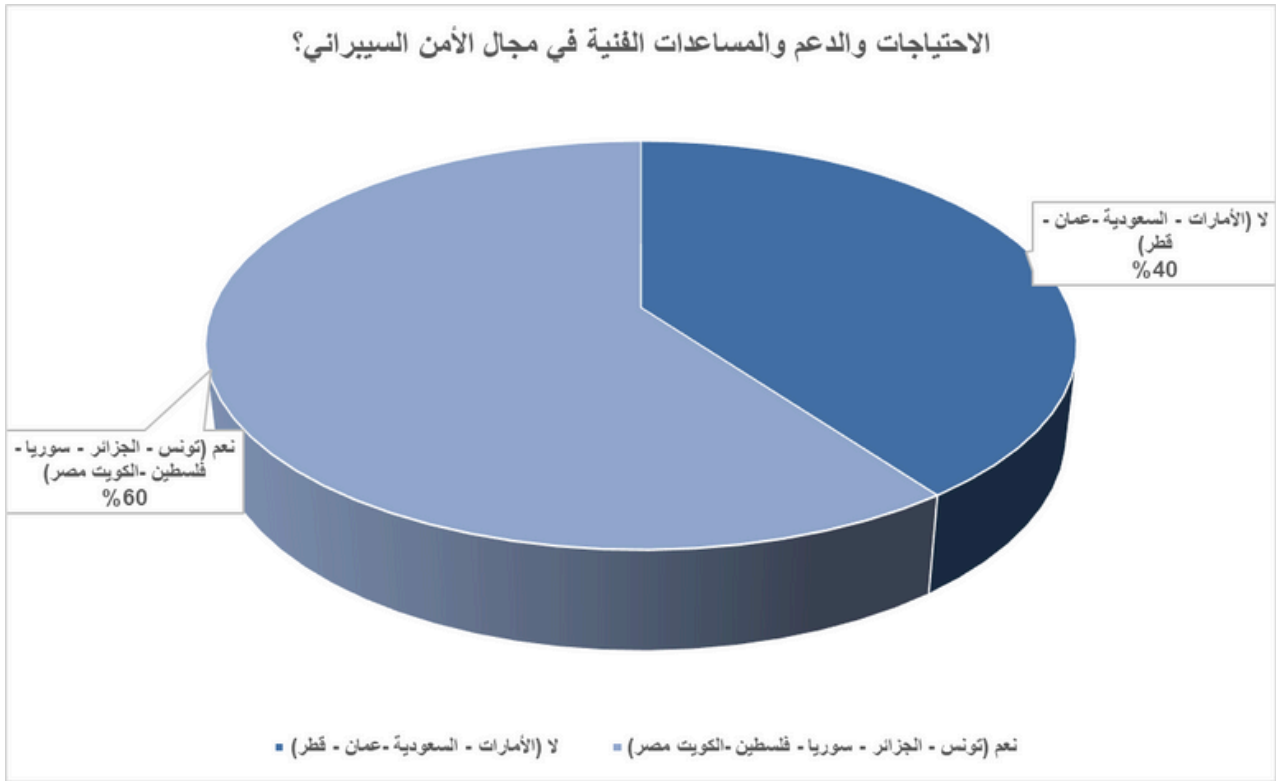


نعم (الأمارات - تونس - الجزائر - عمان - قطر - الكويت) لا (السعودية - سوريا - فلسطين - مصر)

الجزء الثالث

تحتاج العديد من الهيئات المالية الدعم والمساعدة الفنية في مجال الأمن السيبراني وهي (الدول سالفة الذكر ما عدا الإمارات، السعودية، عمان، قطر، سلطة دبي للخدمات المالية). ومن أشكال الدعم التي تحتاجها الهيئات المالية، الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وتحتاجها (الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، الكويت، لبنان، مصر) وكذلك البرامج التدريبية عبر الإنترنت وهي مطلوبة من قبل (الأردن، تونس، سوريا، الكويت، مصر) أما ورش العمل فتحتاجها (الدول سالفة الذكر ما عدا الإمارات، الجزائر، السعودية، عمان، قطر، سلطة دبي للخدمات المالية) والتدريبات العملية تحتاجها (الدول المذكورة في النقطة السابقة مع إضافة الجزائر) أما الندوات فيفضلها بعض الدول وهي (الأردن، تونس، الكويت) كما أضافت الأردن أنها مهتمة بالزيارات الميدانية للاطلاع على تجارب دول متقدمة في مجال الأمن السيبراني. كما توضح الجداول أدناه:

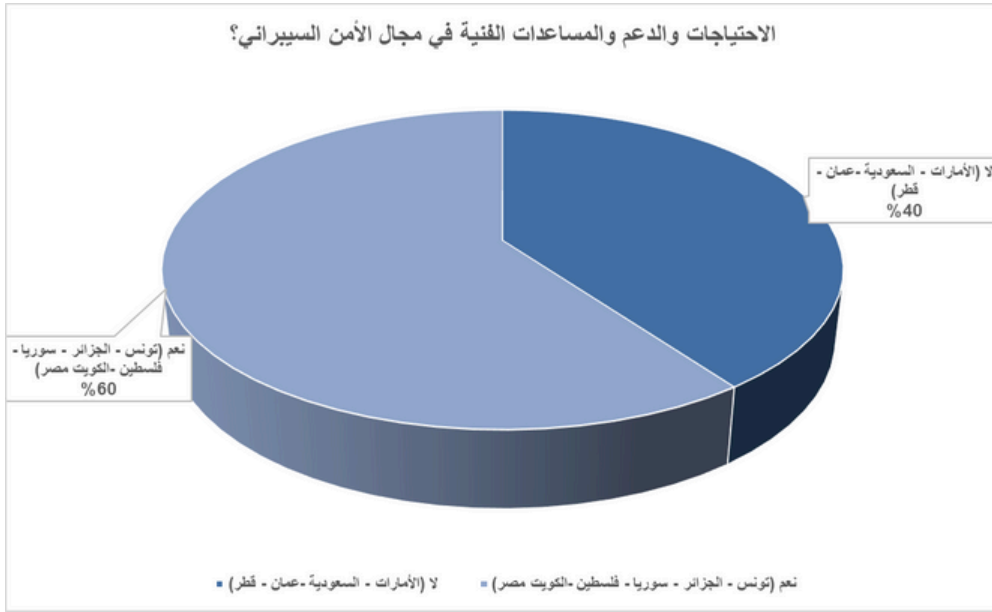
الرسم البياني رقم (12)



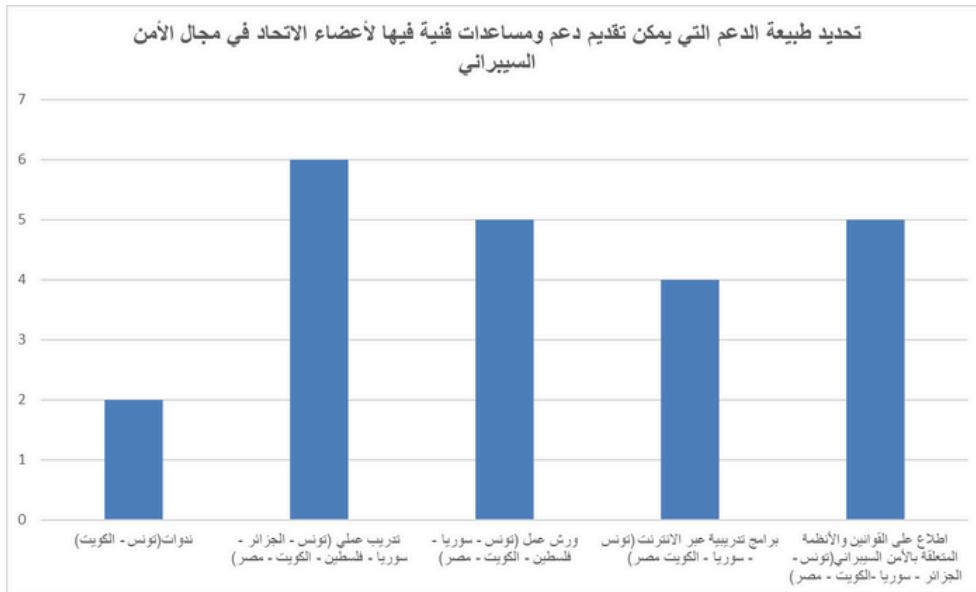
الجزء الثالث

تحتاج العديد من الهيئات المالية الدعم والمساعدة الفنية في مجال الأمن السيبراني وهي (الدول سالفة الذكر ما عدا الإمارات، السعودية، عمان، قطر، سلطة دبي للخدمات المالية). ومن أشكال الدعم التي تحتاجها الهيئات المالية، الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وتحتاجها (الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، الكويت، لبنان، مصر) وكذلك البرامج التدريبية عبر الإنترنت وهي مطلوبة من قبل (الأردن، تونس، سوريا، الكويت، مصر) أما ورش العمل فتحتاجها (الدول سالفة الذكر ما عدا الإمارات، الجزائر، السعودية، عمان، قطر، سلطة دبي للخدمات المالية) والتدريبات العملية تحتاجها (الدول المذكورة في النقطة السابقة مع إضافة الجزائر) أما الندوات فيفضلها بعض الدول وهي (الأردن، تونس، الكويت) كما أضافت الأردن أنها مهتمة بالزيارات الميدانية للاطلاع على تجارب دول متقدمة في مجال الأمن السيبراني. كما توضح الجداول أدناه:

الرسم البياني رقم (12)



الرسم البياني رقم (13)

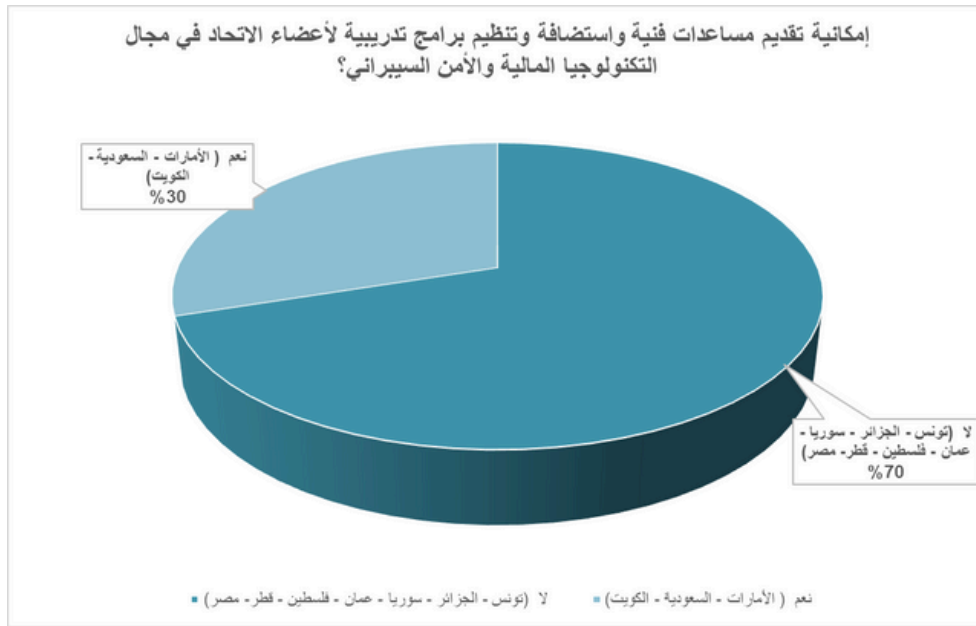


الجزء الثالث

القسم الثالث: التعاون الرقابي بين أعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

تشير نتائج الدراسة إلى أنه من بين الـ 13 هيئة التي شاركت في هذا الاستبيان، يوجد 4 هيئات مستعدة لتقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم برامج تدريبية لأعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني وهي (الإمارات، السعودية، الكويت، سلطة دبي للخدمات المالية) حيث أوضحت الإمارات أنها مستعدة لتقديم المساعدة في مجال الرقابة في التكنولوجيا المالية خصوصا. أما (السعودية) فهي على استعداد للمساعدة في العديد من البرامج وهي التعامل مع النماذج المبتكرة وتمكين شركات التقنية المالية، آلية تقييم الطلبات، مراحل التجربة، أبرز القيود المفروضة، الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية، آلية التنسيق مع الجهات المختلفة للإشراف في البيئة المستدامة، تشريعات وضوابط الأمن السيبراني، إدارة مخاطر الأمن السيبراني. كما أوضحت (الكويت) قدرتها على المساعدة في الأطر التشريعية لخدمات التقنيات المالية وبالأخص خدمتي مستشار الاستثمار الآلي والتمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية، وكذلك شرح خبرة وتجربة الهيئة خلال عملية إصدار الأطر التشريعية ومرحلة التطبيق الأولي للخدمات التقنية في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني. كما يوضح الجدول أدناه:

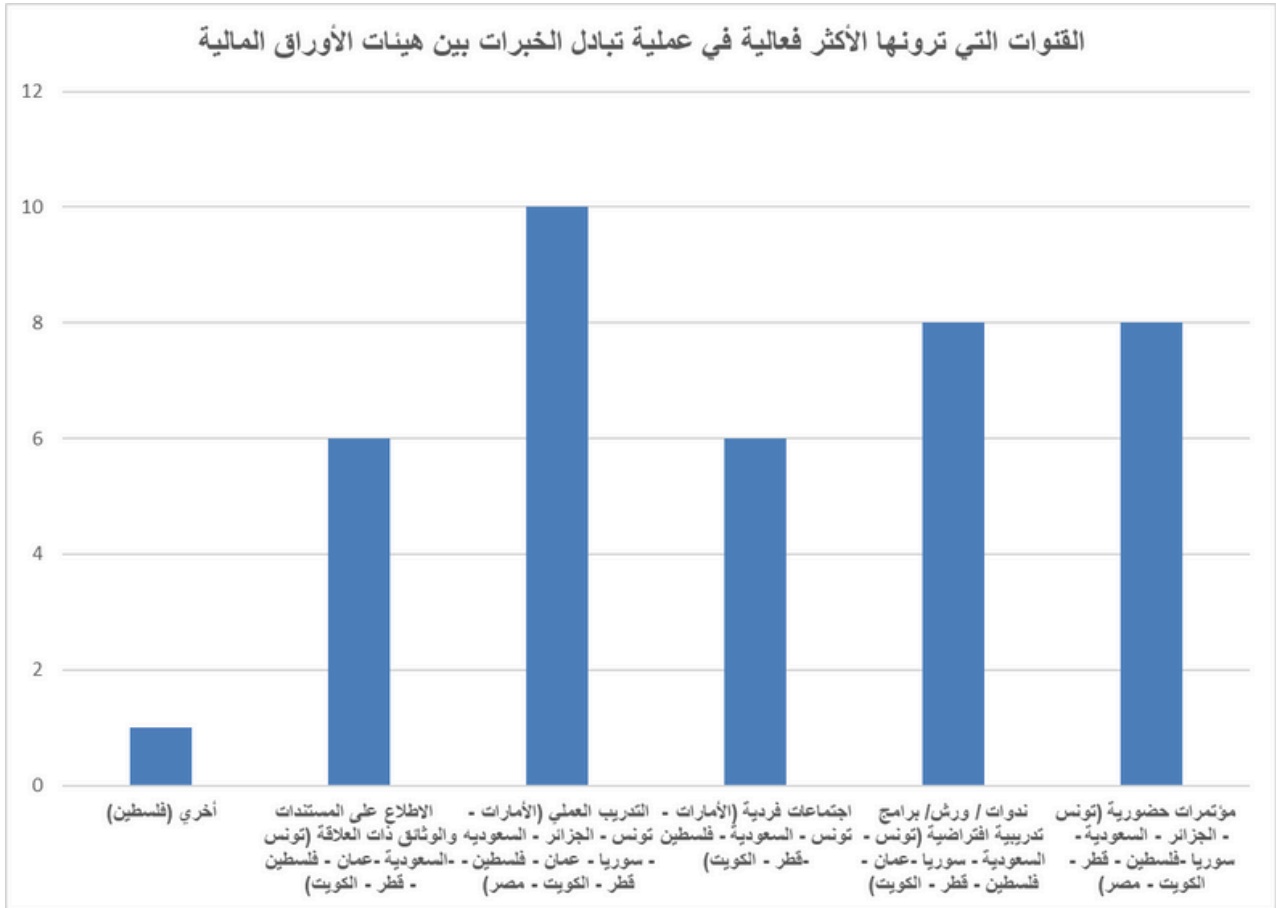
الرسم البياني رقم (14)



الجزء الثالث

يوجد العديد من القنوات الفعالة في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية، وفيما يلي أهم هذه القنوات في رأي الدول الأعضاء وأولها تنظيم المؤتمرات الحضرورية حيث إنها تناسب (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، فلسطين، قطر، الكويت، مصر) وكذلك يوجد الندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية وتأييدها (الدول سالفة الذكر ما عدا الإمارات، الجزائر، لبنان) كما يولي العديد من الأعضاء أهمية للاجتماعات الفردية وهم (الدول سالفة الذكر ما عدا الجزائر، سوريا، عمان، لبنان، مصر) ويحظى التدريب العملي بالأهمية لدى (كل الدول السابقة ما عدا سلطة دبي للخدمات المالية) وأخيرا تجد العديد من الدول أهمية في الاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة وهم (الدول سالفة الذكر ما عدا الإمارات، الجزائر، سوريا، مصر، سلطة دبي للخدمات المالية) كما أبدت (فلسطين) اهتمامها بزيارات تبادل الخبرات التي تقوم على أساس تبادل الخبرات العملية بمواضيع محددة. كما يوضح الجدول أدناه:

الرسم البياني رقم (15)



الجزء الثالث

وتملك هيئات الرقابة المالية وجهات آراء متنوعة حول المجالات التي يجب إعطاؤها أولوية خاصة في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني حيث إن (الأردن) على سبيل المثال تركز على إقامة برامج توعية وتدريبية فيما يخص التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، وتطوير أنظمة وتشريعات تتعلق بخدمات التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني. أما (الإمارات)، فتعطي أولوية للأصول الافتراضية وتنمية الأمن السيبراني. كما تهتم (تونس) بتبادل الخبرات في مجال الأمن السيبراني من ناحية الإحصائيات حول الحوادث التي وقعت والتي يمكن ان تقع مجددا وكيفية تخطيها. وتؤكد (الجزائر) على أهمية معالجة مخاطر الاستقرار المالي التي قد تنشأ عن استعمال التكنولوجيا المالية، وكذلك تطوير آليات تسمح بمكافحة عمليات تبييض الأموال الناجمة عن التكنولوجيا المالية. بينما تركز (السعودية) على الاستجابة للحوادث السيبرانية وإدارة المخاطر السيبرانية. أما (سوريا)، فترى أن إدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الحوادث واستمرارية الاعمال هم الأهم بجانب الأمن السيبراني المتعلق بالطرق الخارجية والحوسبة السحابية والاستشارات الاستثمارية الآلية والتمويل الجماعي. كما تهتم (عمان) بإصدار سياسات عامة ومعايير للأمن السيبراني الخاص للهيئات الرقابية ونشر وتطوير خطط استجابة للحوادث وإجراءات لمعالجة التهديدات السيبرانية. وتؤكد (فلسطين) على أهمية الامتثال لمتطلبات AML/KYC وتطوير آليات الرقابة على خدمات التكنولوجيا المالية، استمرارية العمل، مخاطر الأمن السيبراني وإدارة حوادث الأمن السيبراني. كما أن (قطر) تهتم بالأمن السيبراني المتعلق بالحوسبة السحابية. أما (الكويت) فقد أبدت اهتمامها بالعديد من النقاط وهم، كيفية الرقابة على التقنيات الحديثة المستخدمة لتقديم التقنيات المالية وبالأخص سلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي، الأطر التشريعية الخاصة بكيفية المحافظة على بيانات العملاء والتعامل معها وحدود استخدامها من قبل مقدمي الخدمات، فعالية الأدوات التنظيمية الخاصة بالرقابة والإشراف على خدمات التقنيات المالية والمخاطر المصاحبة لها، التوعية بالأمن السيبراني، ان تكون هناك ضوابط موحدة من الجهات الرقابية الخاصة بالأمن السيبراني على مستوى الدولة، استمرارية التدريب بتقنيات أمن المعلومات المستجدة. وتبدي (لبنان) اهتمامها بتشريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الثغرات والاختراق. بينما تركز (مصر) على منصات مستشار الاستثمار الآلية وتشريع الضوابط الأساسية للأمن السيبراني. وأخيرا، ترى (سلطة دبي للخدمات المالية) أن من أهم المجالات التي يجب إعطاؤها أولوية خاصة هي التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني وكذلك الإشراف على الأمن السيبراني وإدارة مخاطر الطرف الثالث.

الجزء الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً: في مجال التكنولوجيا المالية

- أهمية وجود تشريعات رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية.
- أهمية تنوع خدمات التكنولوجيا المالية التي تقدمها الأسواق المالية العربية.
- أهمية استخدام أدوات رقابية متنوعة في الإشراف على التكنولوجيا المالية.
- أهمية تنوع أنشطة الخدمات المالية التي تقدمها الأسواق المالية العربية من خلال تطوير الأطر التشريعية واستقبال ودراسة طلبات تراخيص الخدمات المالية وإقامة برامج توعية وتدريبية.
- أهمية تعزيز سبل التعاون وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء من خلال إقامة البرامج الورش والتدريبات العملية والندوات وتبادل الزيارات.

ثانياً: في مجال الأمن السيبراني

- أهمية وجود ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها
- أهمية تنوع الأطر التنظيمية الخاصة بالأمن السيبراني كوجود تشريعات قانونية ووجود أنظمة وتعليمات وقرارات وتطبيق استراتيجيات خاصة.
- أهمية تنوع مجالات الأمن السيبراني كإدارة المخاطر وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات، والأمن السيبراني، وإدارة الثغرات، والاختراق.
- أهمية توفر ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء كضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة وضبط المعايير التطبيقية لمنع غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وانتشار التسليح.

ثالثاً: في مجال التعاون الرقابي بين أعضاء الاتحاد في كلا المجالين

- أهمية تقديم المساعدات الفنية وتنظيم البرامج التدريبية لأعضاء الاتحاد لتبادل الخبرات في المجالات التي يتميز فيها كل عضو.
- أهمية تنوع قنوات المساعدة بين أعضاء الاتحاد كتبادل الزيارات لغرض تبادل الخبرات وإقامة المؤتمرات الحضرية والتدريبات العملية وتبادل الوثائق والمستندات ذات العلاقة.
- إعطاء أولوية خاصة لبعض المجالات لتسهيل تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء مثل إقامة برامج توعية وتدريبية وتطوير أنظمة تشريعية يتم مشاركتها مع الدول الأعضاء وتبادل الخبرات من ناحية الإحصائيات حول الحوادث التي وقعت وكيفية تفاديها مستقبلاً، وكذلك نشر وتطوير خطط استجابة للحوادث وإجراءات لمعالجتها.

الملاحق

الملحق (1): ملخص نتائج الاستبيان

الملحق (2): محاور الاستبيان

الملحق (3): جدول المقارنة

الملحق (4): فريق العمل المكلف بتنفيذ أهداف ومبادرات المحور الثاني لخطة الاتحاد الاستراتيجية حول تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا المالية ومواجهة المخاطر السيبرانية

الملحق 1

ملخص نتائج الاستبيان

الدولة	الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال الأمن السيبراني	التعاون الرقابي بين أعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني
الأردن	<p>يوجد لدى الهيئة إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية حيث انها يصدد الانضمام الى المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية (JoRegBox) لدى البنك المركزي الأردني لتكون شريكاً في دعم وتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي في تعزيز التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي وجعل الأردن مركزاً اقليمياً رانداً ووجهة استثمارية للتكنولوجيا المالية، يتوفر لدى الهيئة وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية تحت مسمى فريق عمل التكنولوجيا المالية والابتكار، عند استكمال اجراءات الانضمام الى المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار في القطاع المالي والمصرفي (JoRegBox) ستكون الهيئة شريك للبنك المركزي الأردني واللجان الفنية وفرق العمل ذات الصلة لغايات تحقيق كافة النقاط المطلوبة، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية على أنشطة التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيا المالية وحضور الندوات والبرامج التدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في الورش والتدريبات العملية.</p>	<p>لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، كما أن الهيئة تعتقد ان على هيئات الرقابة الاهتمام بالبرامج التوعوية والتدريبية فيما يخص التكنولوجيا المالية، البرامج التوعوية والتدريبية فيما يخص الأمن السيبراني في التكنولوجيا المالية، تطوير أنظمة وتشريعات تتعلق بخدمات التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني.</p>

الإمارات	الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال الأمن السيبراني	التعاون الرقابي بين أعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني
الإمارات	<p>يوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها من خلال وجود تشريعات قانونية، حيث ان من أهم مجالات الامن السيبراني المتوفرة هي السياسات الوطنية والأطر القانونية على المستوى الوطني وإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول والأمن السيبراني المتعلق بالتشفير والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال والأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية وضوابط التسجيل الهاتفي للمكالمات، يتوفر لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، لا تحتاج الهيئة دعم او مساعدة فنية في مجال الأمن السيبراني.</p>	<p>يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ومن المواضيع التي يمكن للهيئة تقديمها هي الرقابة في التكنولوجيا المالية، وترى الهيئة أن الاجتماعات الفردية والتدريبات العملية هي من القنوات الأكثر فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية، كما أن الهيئة تعتقد ان على هيئات الرقابة الاهتمام بالاصول الافتراضية وتنمية الأمن السيبراني.</p>

الملحق 1

<p>لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، وتعتقد الهيئة ان من اهم المجالات التي يجب على هيئات الرقابة الاهتمام بها هي تبادل الخبرات في مجال الأمن السيبراني من ناحية الإحصائيات حول الحوادث التي وقعت والتي يمكن أن تقع مجددا وكيفية تخطيها.</p>	<p>يوجد لدى الهيئة قانون يتعلق بالسلامة المعلوماتية يعود للعدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 03 فبراير 2024 حيث ان لدى الهيئة أطر تنظيمية خاصة بالأمن السيبراني كوجود تشريعات قانونية ووجود أنظمة وتعليمات وقرارات، كما أن من أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة لدى الهيئة هي السياسة الوطنية والأطر القانونية على المستوى الوطني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام إدارة البيانات المتعلقة بالعملاء إضافة إلى الإطار العام المتمثل في القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 يوليو 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية لكل شخص، هناك نصوص ذات صلة أكثر بالسوق المالية والتي تنص على جملة من الضوابط المحددة في مجال استخدام بيانات العملاء وإدارتها على غرار الأمر المؤرخ في 01 نوفمبر 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي لوسطاء البورصة (الفصل 64 / 66 وما يليه، القرار العام عدد 13 لهيئة السوق المالية المتعلق بشروط معالجة أوامر البورصة وبالمعايير الدنيا للسجلات الممسوكة بواسطة الإعلامية (الفصل 16 وما يليه/ الفصل 21، ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بضبط التدابير التطبيقية لمنع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وانتشار التسليح، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور ندوات وبرامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في الورشات والتدريبات العملية.</p>	<p>يوجد لدى الهيئة إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية عن طريق التمويل الجماعي، لم تحدد الهيئة بعد الأداة التنظيمية التي يمكن استخدامها في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية ولكم يستخدم البنك المركزي التونسي أداة بيئة الرقابة التجريبية، لا يوجد لدى الهيئة وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية ومع ذلك تقوم الهيئة بأنشطة تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية وإقامة برامج توعوية وتدريبية ومحاضرات وندوات، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدات فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور الندوات والبرامج التدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في الورش والتدريبات العملية.</p> <p>تونس</p>
<p>لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان المؤتمرات الحضورية والتدريبات العملية هما من القنوات الأكثر فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية، تعتقد الهيئة ان من أهم المجالات التي يجب على هيئات الرقابة الاهتمام بها هي معالجة مخاطر الاستقرار المالي التي تنشأ عن استعمال التكنولوجيا المالية وكذلك تطوير اليات تسمح بمكافحة تبيض الأموال الناجمة عن التكنولوجيا المالية.</p>	<p>توجد ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها من خلال وضع تشريعات قانونية يجب إتباعها، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات، حيث ان الهيئة لديها ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور ورشات تدريب عملية.</p>	<p>يوجد إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية من خلال التمويل الجماعي، كما يتم استخدام الرقابة البعيدة التقليدية من خلال التحقق من العمليات والمستندات في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، تدرج مسؤولية إدارة وتنظيم التكنولوجيا المالية ضمن مهام مديرية تطوير ورقابة السوق، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدات فنية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور ورش عمل وتدريبات عملية.</p> <p>الجزائر</p>

الملحق 1

<p>يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ومن المواضيع التي يمكن للهيئة تقديمها هي التعامل مع النماذج المبتكرة وتمكين شركات التقنية المالية، آلية تقييم الطلبات، مراحل التجربة، أبرز القيود المفروضة، الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية، آلية التنسيق مع الجهات المختلفة للإشراف في البيئة المستدامة، تشريعات وضوابط الأمن السيبراني، إدارة مخاطر الأمن السيبراني، كما ترى الهيئة أن من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، وتعتقد الهيئة ان من أهم المجالات التي يجب على هيئات الرقابة الاهتمام بها هي الاستجابة للحوادث السيبرانية وإدارة المخاطر السيبرانية.</p>	<p>توجد ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها من خلال وجود تشريعات قانونية وأنظمة وتعليمات وقرارات واستراتيجية خاصة لضمان عمل الآلية، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني التي يعمل بها، تشريع أطر وسياسات قانونية على المستوى الوطني وإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والأمن السيبراني المتعلق بالتشفير والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال بالإضافة الى الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية، لا يوجد ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، لا تحتاج الهيئة دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني.</p>	<p>توجد أطر تنظيمية رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية عن طريق الاستشارات الاستثمارية الآلية والتمويل الجماعي والتداول الاجتماعي بالإضافة إلى توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري وطرح أدوات الدين والاستثمار فيها واستخدام تقنيات السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها وأخذ المشورة باستخدام الذكاء الاصطناعي، كما ان الهيئة لديها مختبر خاص بالتقنية المالية حيث يتم استخدام بيئة الرقابة التجريبية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، ومن الجدير بالذكر ان الهيئة لديها وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية تحت مسمى إدارة التقنية المالية ومن أنشطتها تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية واستقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيا المالية وحضور برامج تدريبية عبر الانترنت والمشاركة في ورش وتدريبات عملية.</p>	<p>السعودية</p>
<p>لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والتدريبات العملية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية، كما ترى الهيئة ان على هيئات الرقابة المالية الاهتمام بإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الحوادث واستمرارية الأعمال، الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية، الاستشارات الاستثمارية الآلية والتمويل الجماعي.</p>	<p>يتوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها عن طريق استراتيجيات خاصة، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة لدى الهيئة، إدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق، لا يتوفر لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدة فنية من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور برامج تدريبية عبر الانترنت والمشاركة في ورش وتدريبات عملية.</p>	<p>توجد لدى الهيئة أطر تنظيمية رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية عن طريق الاستشارات الاستثمارية الآلية والتداول عبر الإنترنت، لا يوجد أدوات تنظيمية مستخدمة في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، لا يوجد وحدة تنظيمية مسؤولة بذاتها عن التكنولوجيا المالية وإنما يتم التعاون بين مديرية نظم المعلومات ومديرية الرقابة حيث تقوم كلي المديريتين بالتعاون لتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدة فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية من خلال حضور برامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في ورش وتدريبات عملية.</p>	<p>سوريا</p>

الملحق 1

<p>لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان الندوات والورش وبرامج التدريب الافتراضية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة هم من القنوات الأكثر فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية، ومن أهم المجالات التي ترا الهيئة أن على هيئات الأوراق المالية الاهتمام بها هي إصدار سياسات عامة ومعايير للأمن السيبراني الخاص للهيئات الرقابية ونشر وتطوير خطط استجابة للحوادث وإجراءات لمعالجة التهديدات السيبرانية.</p>	<p>تتوفر ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها من خلال وجود أنظمة وقرارات تعليمية واستراتيجيات خاصة لضمان عمل الآلية، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني التي يعمل بها، إدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، يوجد لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، لا تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدة فنية محددة في مجال الأمن السيبراني.</p>	<p>يوجد إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية عن طريق التمويل الجماعي ويجري العمل حاليا على اصدار قوانين وتشريعات خاصة بالأصول الافتراضية بالتنسيق مع الجهات المحلية ذات العلاقة، كما يتم استخدام بيئة الرقابة التجريبية ورسائل عدم الممانعة كأدوات تنظيمية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، يعتبر مكتب إدارة المعرفة والابتكار هو الإدارة التنظيمية المسؤولة عن التكنولوجيا المالية حيث يقوم المكتب بتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة بالإضافة الى استقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدة فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية والمشاركة في الورش والتدريبات العملية.</p> <p>سلطنة عمان</p>
---	--	--

<p>لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضورية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة وكذلك زيارات تبادل الخبرات التي تقوم على أساس تبادل الخبرات العملية بمواضيع محددة، تعتقد الهيئة أن من أهم المجالات التي يجب على هيئات الأوراق المالية الاهتمام بها هي الامتثال لمتطلبات AML/KYC، تطوير آليات الرقابة على خدمات التكنولوجيا المالية، استمرارية العمل، مخاطر الأمن السيبراني، إدارة حوادث الأمن السيبراني.</p>	<p>لا يتوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها حيث انها تتبع حاليا خطة استمرارية العمل والتعافي من الكوارث، تستخدم الهيئة إجراءات عمل دائرة نظم المعلومات بخصوص أمن المعلومات ك إطار تنظيمي خاص بالأمن السيبراني، لا يوجد لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، تحتاج الهيئة على دعم ومساعدة فنية محددة في مجال الأمن السيبراني من خلال المشاركة في الورش والتدريبات العملية.</p>	<p>توجد أطر تنظيمية رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية عن طريق الاستشارات الاستثمارية الآلية وإنشاء منصات إلكترونية لبيع او تقديم خدمات تجميع ومقارنة الخدمات المالية الغير مصرفية وكذلك التمويل الجماعي الذي يتم حاليا تطوير الأطر التشريعية التي تحكم عملها وآليات الرقابة عليها، كما يتم استخدام حاضنة الأعمال الرقابية وبيئة الرقابة التجريبية ورسائل عدم الممانعة كأدوات تنظيمية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، تعتبر الإدارة العامة للتمويل الرقمي والابتكار هي الوحدة التنظيمية المسؤولة عن التكنولوجيا المالية حيث تقوم الإدارة بتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة بالإضافة الى استقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية وكذلك استقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية وإقامة برامج توعوية وتدريبية ومحاضرات وندوات، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدة فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية وحضور برامج تدريبية عبر الانترنت والمشاركة في التدريبات العملية.</p> <p>فلسطين</p>
---	---	---

الملحق 1

<p>لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضرية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، تعتقد الهيئة أن من أهم المجالات التي يجب على هيئات الأوراق المالية الاهتمام بها هي مجالات الأمن السيبراني المتعلق بالحوسبة السحابية.</p>	<p>يتوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وألية حمايتها في مجالات السياسات والأطر القانونية على المستوى الوطني وإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والأمن السيبراني المتعلق بالتشفير والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، يتوفر لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء. لا تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدة فنية في مجال الأمن السيبراني.</p>	<p>لا يوجد لدى الهيئة إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية، يتم استخدام حاضنة الاعمال الرقابية ورسائل عدم الممانعة من قبل الهيئة كأدوات تنظيمية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، لا يتوفر لدى الهيئة إدارة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية ولا تقوم بأي أنشطة تتعلق بخدمات التكنولوجيا المالية، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدة فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيا المالية وحضور ندوات وبرامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في ورش وتدريبات عملية.</p>
---	---	--

قطر

<p>يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ومن المواضيع التي يمكن للهيئة تقديمها هي الأطر التشريعية لخدمات التقنية المالية وبالأخص خدمتي مستشار الاستثمار الألي والتمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية، وأيضا مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني، كما أن تجربة الهيئة خلال عملية إصدار الأطر التشريعية ومرحلة التطبيق الأولى للخدمات التقنية. ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي المؤتمرات الحضرية والندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية والتدريب العملي والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، ومن أهم المجالات التي تعتقد الهيئة أن على هيئات الرقابة الاهتمام بها هي كيفية الرقابة على التقنيات الحديثة المستخدمة لتقديم التقنيات المالية وبالأخص تقنية سلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي، الأطر التشريعية الخاصة بكيفية المحافظة على بيانات العملاء والتعامل معها وحدود استخدامها من قبل مقدمي الخدمات، فعالية الأدوات التنظيمية الخاصة بالرقابة والإشراف على خدمات التقنيات المالية والمخاطر المصاحبة لها، النوعية بالأمن السيبراني، أن تكون هناك ضوابط موحدة من الجهات الرقابية الخاصة بالأمن السيبراني على مستوى الدولة، استمرارية التدريب بتقنيات أمن المعلومات المستجدة.</p>	<p>توجد ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وألية حمايتها من خلال وجود تشريعات قانونية وأنظمة وتعليمات وقرارات واستراتيجية خاصة لضمان عمل الآلية، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني التي يعمل بها، تشريع أطر وسياسات قانونية على المستوى الوطني وإدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والأمن السيبراني المتعلق بالتشفير والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال بالإضافة إلى الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية، كما ان الهيئة لديها ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور ندوات وبرامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة بورش وتدريبات عملية.</p>	<p>توجد أطر تنظيمية رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية عن طريق الاستشارات الاستثمارية الآلية والتمويل الجماعي، يتم استخدام مرحلة التطبيق الأولى كأداة تنظيمية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، يوجد هيئة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية تحت مسمى وحدة التقنيات المالية ومن أنشطتها تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية واستقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية وإقامة برامج توعوية وتدريبية ومحاضرات وندوات ونشر مطبوعات دورية وسنوية، تحتاج الهيئة إلى دعم ومساعدات فنية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيا المالية وحضور ندوات و برامج تدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في ورش وتدريبات عملية.</p>
---	---	---

الكويت

الملحق 1

<p>لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات هي التدريبات العملية والاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة، تعتقد الهيئة ان على هيئات الرقابة الاهتمام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني، إدارة مخاطر الأمن السيبراني، إدارة الثغرات والاختراق.</p>	<p>يتوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها، كما أن لديها ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني والمشاركة في الورش والتدريبات العملية.</p>	<p>لا يوجد لدى الهيئة إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية، تستخدم الهيئة CMA Regulations كأداة للرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، لا يتوفر لدى الهيئة وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية، من الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية التي تقوم بها الهيئة هي تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية، تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية على أنشطة خدمات التكنولوجيا المالية من خلال الاطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيا المالية وحضور الندوات والبرامج التدريبية عبر الإنترنت والمشاركة في الورش والتدريبات العملية.</p>	<p>لبنان</p>
<p>لا يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة ان المؤتمرات الحضورية والتدريبات العملية والندوات والورش وبرامج التدريب الافتراضية هم من القنوات الأكثر فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية، تعتقد الهيئة ان من أهم المجالات التي يجب على هيئات الرقابة الاهتمام بها هي منصات مستشار الاستثمار الآلية وتشرع الضوابط الأساسية للأمن السيبراني.</p>	<p>توجد ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها من خلال وجود أنظمة وتعليمات وقرارات، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة هي إدارة مخاطر الأمن السيبراني وأمن الشبكات، لا يوجد لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، كما أن الهيئة بحاجة الى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني من خلال الاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني وحضور برامج تدريبية عبر الإنترنت بالإضافة إلى المشاركة بورش العمل والتدريبات العملية.</p>	<p>يوجد إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية عن طريق استخدام الاستشارات الاستثمارية الآلية، كما يتم استخدام حاضنة الأعمال الرقابية وبيئة الرقابة التجريبية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، ويتوفر لدى الهيئة وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية تحت مسمى الإدارة المالية للتكنولوجيا المالية، ومن الأنشطة التي تقوم بها هذه الوحدة، تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية واستقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية وإقامة برامج وتوعية وتدريب ومحاضرات وندوات، كما تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية من خلال حضور برامج تدريبية عبر الإنترنت او المشاركة بورش العمل والندوات.</p>	<p>مصر</p>

الملحق 1

<p>يمكن للهيئة تقديم المساعدات الفنية واستضافة وتنظيم البرامج للأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، ترى الهيئة أن الندوات والورش والبرامج التدريبية الافتراضية والاجتماعات الفردية هي من أكثر القنوات فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية، تعتقد الهيئة أن على هيئات الرقابة الاهتمام بالتعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، الإشراف على الأمن السيبراني، إدارة مخاطر الطرف الثالث.</p>	<p>يتوفر لدى الهيئة ضوابط تتعلق بأمن المعلومات والية حمايتها عن طريق وجو تشريعات قانونية ووجود أنظمة وتعليمات وقرارات وإستراتيجيات خاصة، ومن أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة لدى الهيئة هي إدارة مخاطر الأمن السيبراني وإدارة الهوية والوصول وأمن الشبكات والأمن السيبراني المتعلق بالتشفير والنسخ الاحتياطي وإدارة الثغرات والاختراق وإدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية العمل بالإضافة إلى الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية، يتوفر لدى الهيئة ضوابط محددة حول حقوق استخدام وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، لا تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية في مجال الأمن السيبراني.</p>	<p>يوجد لدى الهيئة إطار تنظيمي رقابي خاص بالتكنولوجيا المالية عن طريق التمويل الجماعي والأصول الافتراضية، حيث تستخدم الهيئة بيئة الرقابة التجريبية كأداة تنظيمية في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية، يتوفر لدى الهيئة وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية تحت مسمى Innovation and Technology Risk, Supervision ومن أنشطتها تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة واستقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى استقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية وإقامة برامج توعوية وتدريبية ومحاضرات وندوات، لا تحتاج الهيئة الى دعم ومساعدات فنية على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية.</p>	<p>سلطة دبي للخدمات المالية</p>
--	---	---	---------------------------------

الملحق 2

محاو الاستبيان

اولاً: الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية

1) هل لدى هيئتكم إطار تنظيمي/قوانين/تشريعات رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية؟

- نعم
- لا

2) إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بـ "نعم"، يرجى ذكر خدمات التكنولوجيا المالية التي تنظمها هيئتكم؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- الاستشارات الاستثمارية الآلية Robo-Advisory
- التمويل الجماعي Crowdfunding
- الأصول الافتراضية Virtual Assets
- العملات الافتراضية Virtual Currencies
- التداول الاجتماعية Social Trading
- تطبيقات تداول الأسواق الخارجية Forex Markets
- منصات إلكترونية لبيع أو تقديم خدمات تجميع ومقارنة خدمات ومقارنة مالية غير مصرفية
- أخرى، يرجى تحديدها _____

3) ما هي الأدوات التنظيمية المستخدمة لديكم في الرقابة والإشراف على التكنولوجيا المالية؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- حاضنة الأعمال الرقابية Regulatory Innovation Hub
- بيئة الرقابة التجريبية Regulatory Sandbox
- رسائل عدم الممانعة No Objection Letters
- أخرى، يرجى تحديدها _الرقابة البعيدة التقليدية من خلال التحقق من العمليات والمستندات _____

4) هل يتوفر لدى هيئتكم إدارة/وحدة تنظيمية مسؤولة عن التكنولوجيا المالية؟ وما هو المسمى؟

5) يرجى ذكر الأنشطة المتعلقة بخدمات التكنولوجيا المالية التي تقوم بها هيئتكم؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة
- استقبال ودراسة طلبات تراخيص خدمات التكنولوجيا المالية

الملحق 2

محاو الاستبيان

اولاً: الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية

- استقبال وتوفير التوجيه والإرشاد للأفكار والابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية
- برامج توعوية وتدريبية ومحاضرات وندوات
- مطبوعات دورية وسنوية
- أخرى، يرجى تحديدها _____

6) هل تحتاج هيئتكم إلى دعم ومساعدات فنية محددة على أنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية؟

- نعم
- لا

7) ما هي طبيعة الدعم والمساعدات الفنية المطلوبة؟ (يمكن اختيار أكثر من بند)

- اطلاع على القوانين المنظمة للتكنولوجيات المالية
- برامج تدريبية عبر الانترنت
- ورش عمل
- تدريب عملي
- ندوات
- أخرى، يرجى تحديدها _____

ثانياً: الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال الأمن السيبراني

8) هل يتوفر لديكم ضوابط تتعلق بأمن المعلومات وآلية حمايتها؟

- نعم
- لا

9) هل لديكم إطار تنظيمي/قوانين/تشريعات خاصة بالأمن السيبراني؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- وجود تشريعات قانونية
- وجود أنظمة وتعليمات وقرارات
- وجود استراتيجية خاصة
- أخرى، يرجى تحديدها _____

الملحق 2

ثانياً: الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة في مجال الأمن السيبراني

10) إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بـ "نعم"، يرجى ذكر أهم مجالات الأمن السيبراني المتوفرة لديكم. (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- سياسة وطنية أو أطر قانونية على المستوى الوطني
- إدارة مخاطر الأمن السيبراني
- إدارة الهوية والوصول
- أمن الشبكات
- الأمن السيبراني المتعلق بالتشفير
- النسخ الاحتياطي
- إدارة الثغرات والاختراق
- إدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال
- الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية
- أخرى، يرجى تحديدها _____

11) هل يتوفر لديكم ضوابط محددة حول حقوق استخدام البيانات المتعلقة بالعملاء وإدارتها؟

- نعم
- لا

12) هل تحتاج هيئتكم إلى دعم ومساعدات فنية محددة في مجال الأمن السيبراني؟

- نعم
- لا

12) إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بـ "نعم"، يرجى تحديد طبيعة الدعم التي يمكن تقديم دعم ومساعدات فنية فيها لأعضاء الاتحاد في مجال الأمن السيبراني. (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- اطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني
- برامج تدريبية عبر الانترنت
- ورش عمل
- تدريب عملي
- ندوات
- أخرى، يرجى تحديدها _____

الملحق 2

ثالثا: التعاون الرقابي بين أعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

13) هل يمكن لهيئتكم تقديم مساعدات فنية واستضافة وتنظيم برامج تدريبية لأعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني؟

- نعم
- لا

14) إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بـ "نعم"، يرجى تحديد المواضيع التي يمكن تقديم دعم ومساعدات فنية فيها لأعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية.

1. _____
2. _____
3. _____
4. _____
5. _____

15) ماهي القنوات التي ترونها الأكثر فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية؟

- مؤتمرات حضورية
- ندوات/ورش/برامج تدريبية افتراضية
- اجتماعات فردية
- التدريب العملي
- الاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة
- أخرى، يرجى تحديدها _____

16) ما هي أهم المجالات التي تعتقدون بأن على هيئات الرقابة الاهتمام بها وإعطائها أولوية خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني؟

الملحق 3

جداول المقارنة ملخص نتائج الاستبيان

الجزء الأول: الاحتياجات والمساعدات الفنية والموارد المتاحة																
سلطة دبي للخدمات المالية	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	لبنان	عمان	العراق	سوريا	السعودية	الجزائر	تونس	الإمارات	الأردن	عناصر الاستبيان
18) هل لدى هيئتك إطار تنظيمي/قوانين/تشريعات رقابية خاصة بالتكنولوجيا المالية؟																
		✓			✓		✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓		نعم
						✓										لا
19) إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق "بالتعم"، يرجى ذكر خدمات التكنولوجيا المالية التي تنظمها هيئتك؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)																
		✓			✓		✓			✓	✓					الاستثمارات الاستثمارية الآلية Robo-Advisory
					✓		✓	✓			✓	✓	✓	✓		التمويل الجماعي Crowdfunding
														✓		الأصول الافتراضية Virtual Assets
																العملات الافتراضية Virtual Currencies
											✓			✓		التداول الاجتماعية Social Trading
														✓		تطبيقات تداول الأسواق الخارجية Forex Markets

الملحق 3

جداول المقارنة ملخص نتائج الاستبيان

					✓	✓		✓		✓	✓	✓	✓	✓	إدارة الهوية والوصول
		✓			✓	✓		✓		✓	✓	✓	✓		أمن الشبكات
					✓	✓				✓			✓		الأمن السيبراني المتعلق بالمشغرين
					✓	✓		✓		✓	✓		✓	✓	التسخ الاحتياطي
					✓	✓		✓		✓	✓		✓	✓	إدارة الثغرات والاختراق
					✓	✓		✓		✓			✓	✓	إدارة حوادث الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال
					✓					✓			✓		الأمن السيبراني المتعلق بالأطراف الخارجية والحوسبة السحابية
							✓ 19						✓ 32		أخرى، يرجى تحديدها
4 هل يتوفر لديكم ضوابط محددة حول حقوق استخدام البيانات المتعلقة بالعملاء وإدارتها؟															
					✓	✓		✓				✓	✓ 28	✓	نعم
		✓					✓			✓	✓				لا
5 هل تحتاج هيئتكُم إلى دعم ومساعدات فنية محددة في مجال الأمن السيبراني؟															
		✓			✓		✓			✓		✓	✓		نعم
					✓		✓			✓			✓		لا
6 إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بـ "نعم"، يرجى تحديد طبيعة الدعم التي يمكن تقديم دعم ومساعدات فنية فيها لأعضاء الاتحاد في مجال الأمن السيبراني. (يمكن الاختيار أكثر من إجابة)															
		✓			✓					✓		✓	✓		اطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني
		✓			✓					✓			✓		برامج تدريبية عبر الإنترنت
		✓			✓		✓			✓			✓		ورش عمل
		✓			✓		✓			✓		✓	✓		تدريب عملي
					✓								✓		تقنيات
															أخرى، يرجى تحديدها

الملحق 3

جداول المقارنة ملخص نتائج الاستبيان

الجزء الثالث: التعاون الرقابي بين أعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

(1) هل يمكن لهيئتك تقديم مساعدات فنية واستضافة وتنظيم برامج تدريبية لأعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني؟

نعم	✓				✓						✓				
لا		✓				✓	✓	✓		✓		✓	✓		

(2) إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بـ"نعم"، يرجى تحديد المواضيع التي يمكن تقديم دعم ومساعدات فنية فيها لأعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية.

المواضيع					✓ 12					✓ 8		✓ 33			
----------	--	--	--	--	------	--	--	--	--	-----	--	------	--	--	--

(3) ماهي القنوات التي ترونها الأكثر فعالية في عملية تبادل الخبرات بين هيئات الأوراق المالية؟

مؤتمرات حضورية		✓			✓	✓	✓			✓	✓	✓			
ندوات/ورش/برامج تدريبية افتراضية		✓			✓	✓	✓	✓		✓		✓			
اجتماعات فردية					✓	✓	✓			✓		✓	✓		
التدريب العملي		✓			✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	
الإطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة					✓	✓	✓	✓		✓		✓			
أخرى، يرجى تحديدها							✓ 20								

(4) ما هي أهم المجالات التي تعتقدون بأن على هيئات الرقابة الاهتمام بها وإعطائها أولوية خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني؟

المجالات	✓ 5		✓ 13	✓ 22	✓ 21	✓ 16		✓ 25	✓ 9	✓ 3	✓ 29	✓ 34			
----------	-----	--	------	------	------	------	--	------	-----	-----	------	------	--	--	--

الملحق 4

فريق العمل المكلف بتنفيذ أهداف ومبادرات المحور الثاني لخطة الاتحاد الاستراتيجية حول تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا المالية ومواجهة المخاطر السيبرانية

أسم الهيئة	أسم العضو
الهيئة العامة للرقابة المالية - مصر	شريف يحيى
هيئة السوق المالية - السعودية	وليد الثبيتي
هيئة قطر للأسواق المالية - قطر	محمد محسن الحداد
هيئة الأوراق والأسواق المالية - سوريا	نيفين سعيد
هيئة سوق راس المال الفلسطينية - فلسطين	رباب عمر صباح
هيئة الأوراق المالية - الأردن	معاذ أبو غنمي
هيئة الأوراق المالية - الأردن	إليتا الشيشاتي
هيئة الأوراق المالية والسلع - الإمارات	طارق الهاجري